أسباب مشكلات الحديث
بين الفهم المنضبط والانحراف
المنفلت

Reasons Problems of the hadith
Between disciplined understanding and Uncontrolled

أ.د. محمد سيد أحمد شحاته أستاذ الحديث وعلومه
بجامعة الأزهر كلية أصول الدين أسيوط
وجامعة المجمعة كلية التربية الزلفي

Prof. Mohammed Syed Ahmed Shehata

Al-Azhar University
Faculty of Fundamentals of Religion, Assiut

Majmaah University
Zulfi College of Education

كلمات مفتاحية: (مشكل الحديث - اختلاف الحديث - الفهم المنضبط الانحراف في الفهم)

الملخص

يتحدث البحث عن أسباب مشكلات الحديث بين الفهم المنضبط والانحراف المنفلت، وفيه بيان المقصود بمشكل الحديث، ففي اللغة يدور حول المماثلة، والالتباس والاشتباه، والاختلاط، وفي الاصطلاح: ما تعارض ظاهره مع القواعد فأوهم معنى باطلًا، أو تعارض مع نص شرعي آخر، ثم جات لمحة سريعة عن المشككين في السنة النبوية، وقد كان أبرز المشككين في القديم الخوارج، والمرجئة، والمعتزلة، وبرز حديثاً المستشرقون، والعلمانيون، والقرآنيون، ثم تعرضت لأسباب الطعن في النصوص المشكلة، وهي عدم التخصص، والجهل، والنيل من الإسلام، ونصرة المذهب، وتنقية التراث، وتقديم الإسلام بصورة لا تصطدم بتعاليم الغرب.

ثم ذكرت أسباب وقوع اشكالات وأن المحدثين جمعوا بين النصوص التي ظاهرها التعارض، وأما المشككون فشككوا في كثير من الأحاديث الصحيحة بحجة مخالفتها لظاهر القرآن، أو لأنها لا توافق العقل، وإما لاستشكالهم لها من الناحية العلمية.

ثم بينت مسالك العلماء في التعامل مع مشكل الحديث وأنهم طرحوا الضعيف، وجمعوا بين الأحاديث الصحيحة، والنظر في الناسخ والمنسوخ، ثم الترجيح، وقد برزت عدة نتائج من خلال البحث منها: أن مشكل الحديث يشتمل على الأحاديث الصحيحة، ويقع التعارض بينها وبين آية، أو حديث، أو التاريخ، أو، العقل، أو الحس، أو العلم، أو أمر مقرر في الدين، وأن مشكل الحديث يمكن تخريجه على وجه التأويل، في إزالة الإشكال، وأن مسالك أهل العلم في التعامل مع مشكل الحديث هي : حمل العام على الخاص، وحمل المطلق على المقيد، والجمع بحمل الامر على الندب، والجمع بحمل النهي على الكراهية، والجمع بحمل النفي على نفي الكمال، والجمع بالحمل على أحوال خاصة.

وأهم التوصيات: قيام المؤسسات بدورها التوعوي لا سيما وسائل الإعلام، وتشجيع الباحثين على إجراء الدراسات التي تخدم دفع التعارض بين الأحاديث، وتقديم التراث الإسلامي بلغة تنسجم مع العصر.

Abstract

The research came about the reasons for the problems of the hadith between controlled understanding and unbridled deviation, and in it an explanation of what is meant by the problem of the hadith, what is meant by in the Arabic language is the same or similar, and mixing, and in the terminology: what appears to be inconsistent

with the rules, the illusion of a false meaning, or inconsistent with a text Another legal one, then a quick overview of the skeptics in the Sunnah of the Prophet, who are types, whether they were from the sects that appeared in the old days, or those who followed them from later ages, and he was one of the most prominent skeptics in the ancient Kharijites, the Marjeh, and the Mu'tazila, and in the modern era, he emerged on the scene Orientalists, secularists, and Quranists, then I was exposed to the reasons for challenging the problematic texts, the most important of which are lack of specialization, love of appearances, ignorance of the knowledge of the problem of hadith, undermining Islam, supporting the doctrine of belief, purifying heritage, and presenting Islam in a way that does not conflict with the teachings of the West.

Then I mentioned the reasons for the occurrence of problems and that the hadiths had collected texts that appeared to be in contradiction. As for the skeptics, they questioned many authentic hadiths under the pretext that they contradict the apparent meaning of the Qur'an, or because they do not agree with the mind, or because they have questioned them from a scientific point of view.

Then I showed the paths of scholars in dealing with the problem of hadith and that they presented the weak hadiths, and they combined the authentic hadiths, looking at the transcript and the abrogated, then the weighting, and several results emerged through the research, including: that the problem of the hadith includes the authentic hadiths, and there is a contradiction between them and a verse, or Hadith, history, intellect, sense, knowledge, or an established matter in religion, and that the problem of hadith can be extracted by way of interpretation, in removing the problem, and that the ways of scholars in dealing with the problem of hadith are: to put the general public on the special, And carry the divorced to the bound, and the combination to carry the matter to the scarring, and the combination to carry the prohibition to hatred, and the combination to carry the negation to the negation of perfection, and the combination of pregnancy under special conditions.

The most important recommendations are: Institutions play their educational role, especially the media, and encourage researchers to conduct studies that serve to push back the contradiction between hadiths, and to present Islamic heritage in a language consistent with the times.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين أنزل الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات، فزاغت قلوب فاتبعوا المتشابه، وسلم أهل الإيمان من الزيغ، وأشهد أن نبينا محمدًا عبده ورسوله، لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، أما بعد.

فإن الناظر في موضوع علم مُشْكِل الحديث يجد أن الناس قد سلكوا مسلكين: المسلك الأول: وقف مع النص، وحاول أن يطبق قواعد العلماء من الجمع، أو الترجيح كما هو مقرر لدى أهل العلم، فسلم من الاصطدام بالنصوص، وجاء عن بعضهم: «من أعجب برأيه ضل، ومن استغنى بعقله زل»[1]، ومن آثار هذا المنهج: تعظيم نصوص الوحيين، وضرورة الأخذ بالسنة الصحيحة آحادية كانت أم متواترة، والقول ببطلان دعوى التناقض بين الأحاديث الصحيحة، وتقرير مبدأ إعمال جميع الأدلة أولى من إهمال بعضها حفظًا للسنة النبوية من الضياع والقدح، وتأسيس المنهجية الصحيحة والسليمة في التعامل مع النصوص، فيبدأ أهل هذا المسلك بالجمع أولا، لاحتمال أن يكون بين الأحاديث عموم وخصوص، أو إطلاق وتقييد ونحوهما، ثم النسخ إذا تعذر الجمع، فينظر في التاريخ بحثا عن المتأخر من المتقدم، وتكون العبرة للمتأخر فيكون ناسخاً، ثم الترجيح في حالة عدم تحقق النسخ، فيرجح أحد الحديثين على الآخر بنظر مؤيد بدليل، وإلا يتعين المصير إلى التوقف حتى يتبين الحق منهما

والمسلك الثاني: حاول ضرب النصوص وإثارة الشبهات حول بعضها، ووصل الأمر ببعضهم إلى إتهام المحدثين بعدم الفهم، ورواية المتناقض، وهؤلاء حين حاولوا التشغيب على النصوص اصطدموا بالجبل الأشم فلم ينالوا خيرًا، إذ المطالع لعمل المحدثين يجد أنه قد تم بيان ما يتعلق بأمثال هذه النصوص قبل أن يخرج إلى الحياة بأكثر من ألف سنة.

ومن نتائج وآثار هذا المسلك: القول بعدم الاحتجاج بحديث الآحاد في الغيبيات، والجنوح إلى تقديم العقل على النقل، وتوهين مكانة السنة ورواتها في نفوس بعض العوام، وإسقاط بعض السنن الصحيحة، ولخطورة هذا المسلك اشتد نكير العلماء من قديم الزمان على السائرين إليه.

وقد انخدع بهم بعض المشتغلين بالدعوة من غير المتخصصين في السنة النبوية، فادعوا أنهم يردون بعض الروايات بحجة الدفاع عن الدين، أو أن هذا من قبيل الاجتهاد في فهم الدين، وهؤلاء صاروا كالدبة التي قتلت صاحبها، إذ خفي عليهم أن النصوص منها عام وخاص مستثنى منه، أو مطلق ومقيد يقيد به...، وأنه ينبغي تطبيقُ أحكامِ الناقدين ومنهجِهم، فهم أئمة الفن، والمرجع لما وقع من الإشكال في الأحاديث الصحيحة، فقد درسوها دراسة وافية تجد ذلك مسطرًا في كتبهم.

ثم إن القول بالتعارض لا يبنى على توهم يقع لدى بعض من يحاولون ضرب الروايات ببعض،

(١) تاريخ دمشق، ابن عساكر، (٢٢/ ٦٢).

وإنما يتأتى من خلال طول النظر، وقوة الفهم، وكم من شخص خيل له تعارض؛ لقصور في عقله، وعدم إحاطته بكل الروايات، فتبين له الخطأ- إذ النظر في حديث بعيدًا عن باقي النصوص أحد أسباب الخطأ.

وقد استخرج الأئمة فوائد شتى عند بيان التعارض: من حيث الاستنباط والفهم؛ والتعرف على كيفية حل الإشكال، ووقوع التصرف من الراوي بحذف، أو اختصار، أو رواية بالمعنى.

أهمية البحث: من المعلوم أن العلماء لا يردون الروايات لمجرد وقوع تعارض ظاهري، وإنما يسلكون مسالك شتى عند وقوع التعارض مثل الجمع بين الروايات إن كان الجمع ممكنًا؛ ثم الترجيح، بداية بالناسخ والمنسوخ، ثم العمل بجميع النصوص، ثم الترجيح بين النصوص، ولكن المشغبين على السنة حاولوا ضرب النصوص بعضها ببعض، بعضهم لعدم تخصصه فاستعجل ولم يقف طويلًا مع النص، وبعضهم بخبث ومكر، فكان لزامًا بيان منهج العلماء في دفع مشكلات الحديث، ومنهج غيره، حتى يسلك الباحث مسلك الأول، ويحذر من الثاني.

مشكلة البحث وتساؤلاته: إن خطأ بعض الناقدين للسنة النبوية نشأ بسبب النظر القاصر في النصوص، وعدم النظر الكلي أو الجمعي للنصوص، وهذه النظرة الجمعية أحد أسباب إشكالات كثيرة.

لذا سيجيب البحص عن هذه التساؤلات:

- ما المقصود بمشكلات الحديث؟
- ما أسباب وقع التعارض في الأحاديث؟
- ما منهج العلماء في التعامل مع الروايات التي ظاهرها التعارض؟
- ما منهج المشككين في الروايات المشكلة؟
- ما أهم المدارس التي شككت في السنة النبوية.
- ما أسباب الطعن في النصوص المشكلة.
- ما أسباب وقوع اشكالات في الحديث بين إثارة المشككين وتوجيهات المحدثين.

أهداف البحث: في ضوء أسئلة البحث يمكن أن تساق الأهداف على هذا النحو:

- بيان المقصود بمشكلات الحديث.
- التعرف على معالم منهجية في التعامل مع الروايات التي ظاهرها التعارض.
- إظهار منهج العلماء في حل الإشكالات.
- التعرف على أهم مدارس المشككين في السنة النبوية.
- بيان أسباب الطعن في النصوص المشكلة.
- معرفة أسباب وقوع اشكالات في الحديث بين إثارة المشككين وتوجيهات المحدثين.
- إبراز مسالك أهل العلم في التعامل مع مشكل الحديث.

منهج البحث: استقرائي استنباطي، وذلك من خلال استقراء ما كتب عن أهمية حل المشكلات من خلال الجمع الموضوعي، واستقراء بعض النماذج، وتحليل ما كتب في ذلك.

خطة البحث: انتظم البحث في مقدمة، وخمسة

مباحث، وخاتمة.

المقدمة: أهمية الموضوع، ومشكلته، وتساؤلاته، وأهدافه، ومنهجه، وخطته.

المبحث الأول: بيان المقصود بمشكل الحديث.

المبحث الثاني: لمحة سريعة عن المشككين في السنة النبوية، وتحته مطلبان:

المطلب الأول: المشككون قديمًا.

المطلب الثاني: المشككون حديثًا.

المبحث الثالث: أسباب الطعن في النصوص المشكلة.

المبحث الرابع: أسباب وقوع اشكالات في الحديث بين إثارة المشككين وتوجيهات المحدثين، وتحته أربعة مطالب:

المطلب الأول: التعارض الظاهري لبعض النصوص.

المطلب الثاني: تصرف رواة الحديث.

المطلب الثالث: وقوع الناسخ والمنسوخ.

المطلب الرابع: القصور في النظر في ملابسات الحديث.

المطلب الخامس: الفهم الجزئي للنصوص النبوية.

المبحث الخامس: مسالك أهل العلم في التعامل مع مشكل الحديث.

الخاتمة: أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: بيان المقصود بمشكل الحديث

يطلق في اللغة على عدة معان منها:

(١) المماثلة. يقال: (شكل) الشين والكاف واللام مُعظمُ بابِهِ المُماثَلة، تقول: «هذا شَكل هذا»، أي مِثله، ومن ذلك يقال أمرٌ مُشْكِل، كما يقال أمر مُشْتبِه، أي هذا شابَهَ هذا[١]، فهو ما لا يتيسر الوصول إليه، والحق المشابه بالباطل[٢].

(٢) الالتباس والاشتباه، والاختلاط. يقال: أمور أشكال: أي ملتبسة، مع بعضها مختلفة. والأشكلة، بفتح الهمزة والكاف: اللبس، فهو ما لا ينال المراد منه إلا بتأمل بعد الطلب[٣].

وقيل: الأشكل عند العرب: اللونان المختلطان، ودم أشكل: فيه بياض وحمرة مختلطان... والأشكل من الإبل، والغنم: ما يخلط سواده حمرة، أو غبرة، كأنه قد أشكل عليك لونه[٤].

يقال ماء أشكل، إذا خالطه الدم... ومنه حديث مقتل عمر رضي الله عنه «فَخَرَجَ النَّبِيذُ مُشْكَلا»[٥]

(١) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، (٣/ ٢٠٤).
(٢) معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، د محمود عبد الرحمن عبد المنعم، (٣/ ٢٩٣).
(٣) التعريفات، الجرجاني، (ص ٢١٥).
(٤) تاج العروس، الزبيدي، (٢٩/ ٢٧٢).
(٥) تاريخ الرسل والملوك، الطبري، (٤/ ١٩٣)، «في إسناده عبد العزيز وهو متروك، وفي متنه نكارة شديدة». (صحيح وضعيف تاريخ الطبري، محمد بن طاهر البرزنجي، (٨/ ٤١٣).

أي مختلطا بالدم غير صريح، وكل مختلط مشكل[١]، فشرح المشكل من الكلام: بسطه وإظهار ما خفي من معناه[٢].

اصطلاحًا: عرف بعدة تعريفات، تدور ك فلك واحد، منها:

(١) هو مالا يفهم حتى يدل عليه دليل من غيره، وهو النص الذي يحتاج إلى تأمل ودقة نظر لفهم المراد منه، أو لإزالة تناقضه فيما يظن[٣].

(٢) مشكل الحديث هو أن يرد حديثان، يناقض كل منهما الآخر ظاهر[٤].

(٣) «الحديث يشكل معناه، أو الحديثان يتعارضان ظاهرًا»[٥].

(٤) ما تعارض ظاهره مع القواعد فأوهم معنى باطلًا، أو تعارض مع نص شرعي آخر[٦].

(٥) ما كان سببه وجود تعارض بين حديثين أو أكثر، أو كون الحديث مشكلًا في معناه لمخالفته في الظاهر للقرآن مثلًا، أو لاستحالة معناه، أو لمخالفته لحقيقة من الحقائق المتعلقة بالأمور الكونية التي كشفت عنها العلوم والمعارف الحديثة كعلم الفلك، أو الطب، أو علم سنن الله الكونية، وهو ما يسمى في لسان الناس: علم الطبيعة[٧].

من خلال هذه التعاريف يتضح أن مشكل الحديث يشتمل على:

(١) حديث صحيح. (٢) وقوع تعارض ظاهري بين حديث وآية، أو حديث، أو التاريخ، أو، العقل، أو الحس، أو العلم، أو أمر مقرر في الدين. (٣) يمكن تخريجه على وجه التأويل، فيم إزالة الإشكال.

المبحث الثاني: لمحة سريعة عن المشككين في السنة النبوية

أتحدث في هذا المبحث عن أصناف المشككين في السنة النبوية، سواء كانوا من الفرق التي ظهرت قديمًا، أم ممن تبعهم من العصور المتأخرة، وقد كان من أبرز المشككين في القديم الخوارج، والمرجئة، والمعتزلة، وفي العصر الحديث، برز المستشرقون، والعلمانيون، والقرآنيون.

فمن المعلوم أنه منذ أن أشرقت شمس السنة النبوية، وتم تدوينها في الصحف وهناك من تناولها بالنقد، والنقد نوعان: أحدهما: يهدف إلى الوصول إلى الصواب، وهو نقد علمي محض، وهذا ما فعله بعض الأئمة المنصفين، من أمثال الإمام الدارقطني، وهذا النقد قبل إجماع الأمة على صحته، وهناك نوع يهدف إلى التعدي عليه، وهذا ما فعله كثير من أهل البدع،

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، (٢/ ٤٩٥).
(٢) التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي، (ص ٤٢٧).
(٣) معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي، حامد صادق قنيبي، (ص: ٤٣١).
(٤) الحديث والمحدثون، محمد أبو زهو، (ص: ٤٧١).
(٥) تحرير علوم الحديث، عبد الله الجديع، (٢/ ٦٥١).
(٦) منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، (ص: ٣٣٧).
(٧) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد أبو شبهة، (ص: ٤٤٢).

وبعض المعاصرين الذين سلكوا مسالك متعددة في الطعن، ولقد بدأت مسيرة التشكيك في السنة النبوية عندما قام علماء السنة بتدوينها وفق شروط محكمة، والتي اصطدمت بعض نصوصها مع أفكار بعض الفرق المنحرفة عن أهل السنة، فراحوا يطعنون في صحتها وفي منهج مؤلفيها، وهؤلاء يصدق عليهم ما نقله الحاكم عن شيخه ابن خزيمة في معرض دفاعه عن الصحابي الجليل أبي هريرة حيث قال: «قَالَ أَبُو بَكْرٍ: «وَإِنَّمَا يَتَكَلَّمُ فِي أَبِي هُرَيْرَةَ لِدَفْعِ أَخْبَارِهِ مَنْ قَدْ أَعْمَى اللهُ قُلُوبَهُمْ فَلَا يَفْهَمُونَ مَعَانِيَ الْأَخْبَارِ: ثم ذكرهم على هذا النحو إِمَّا مُعَطِّلٌ جَهْمِيٌّ .. وَإِمَّا خَارِجِيٌّ ... أَوْ قَدَرِيٌّ ... أَوْ جَاهِلٌ «[1]، ثم ذكر سبب العداء لأبي هريرة، وكذا من بشكك في السنة النبوية أحد هذه الأصناف، إما مبتدع، وإما حاقد، وإما جاهل، ويمكن تقسيمهم قسمين:

القسم الأول: المشككون قديمًا، أمثال: الخوارج، والمرجئة، والمعتزلة، والزنادقة .

القسم الثاني: المشككون حديثًا، أمثال: القرآنيين، والعقلانيين، والحداثيين، والمستشرقين، لذا جاء المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: المشككون قديمًا

ظهر التشكيك في الحديث الشريف، منذ أن بزغ شمسه، ولاح نجمه، التي هي أصل اعتقاد أهل السنة، وصارت هذه الأحاديث ردًا على أهل البدع والأهواء، فصارت كأنها حرب عليهم، لذا عملوا جاهدين على النيل من هذا الصحيح، وأمثال هؤلاء ينسلكون في أحد هذه الطوائف.

(١) الخوارج. أنكروا من السنة النبوية ما يخالف عقيدتهم، وخالفوا جماعة المسلمين، فأنكروا الرجم في الزاني المحصن؛ لأنه ليس في القرآن، رغم ثبوته في صحيح البخاري[2]،ولم يلتزموا ما ورد في السنة... إلى غير ذلك من أنواع الضلال، والزيغ الذي وقعوا فيه في أصول الدين، وفي أحكام الشريعة بسبب أنهم حرفوا السنة النبوية المطهرة[3].

(٢) المرجئة. عندهم أن المعاصي لا تضر، فالزاني، والسارق، وشارب الخمر عندهم كامل الإيمان، ليس عنده نقص، وهذا ضلال بين[4]؛ لذا فقد طعنوا في الأحاديث التي لا تتفق مع ما ذهبوا إليه، مثل حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ ، أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ ، شُعْبَةً ، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ»[5].

(١) المستدرك على الصحيحين، الحاكم، (٣/ ٥٨٦).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب رجم الزاني المحصن، (٦/ ٢٤٩٨) رقم(٦٤٢٨)، وفي باب الاعتراف بالزنا، (٦/ ٢٥٠٣) رقم(٦٤٤١)، وباب رجم الحبلى بالزنا إذا أحصنت، (٦/ ٢٥٠٣) رقم(٦٤٤٢).

(٣) ينظر: أصول الدين، الغزنوي، (ص١٩)، مقالات الإسلاميين، الأشعري، (٢/ ٢٧).

(٤) شرح العقيدة الواسطية، الغنيمان، (٨/ ٢٦)، وانظر: المنهاج شرح صحيح مسلم، النووي، (٢/ ١٨١).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان، (١/ ١٢) رقم(٩)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب شعب الإيمان، (١/ ٤٦) رقم(٦٢)، وانظر: معالم السنن (٤/ ٣١٢).

(٣) المعتزلة. الذين استعملوا العقل في رد أحاديث الصحيح، ولا يحتجون بخبر الآحاد، لأنه قد يتعمد فيه الكذب، ويقع فيه السهو والنسيان والتغيير والتبديل[١].

وهكذا بدأت مسيرة التلاعب بنصوص السنة، وعلى الأحاديث التي يوهم ظاهرها التعارض خاصة، ثم تلقفها منهم كل من ضل بعدهم، وسار على ضلالهم الفرق والطوائف الضالة عن منهج أهل الحق، ثم استمرت مسيرة الضلال يسلمها ضال إلى ضال، ويأخذها ضال عن ضال، وقد افترقوا في ضلالهم إلى مذاهب وطوائف[٢].

المطلب الثاني: المشككون حديثًا

تبع المشككين القدامى بعض أهل العصور المتأخرة فصاروا يرددون ما قاله القدامى مع تغيير في أسلوب النقد يتواكب مع أهل عصرهم.

(١) المستشرقون. وعلى رأسهم أستاذهم، وأستاذ المستغربين من المسلمين (جولد تسيهر)، الذي ألف كتابًا قبل مائة عام بعنوان (دراسات إسلامية). حيث صار مصدرًا لكل من أتى بعده، في الطعن في الإسلام وسنة الرسول ﷺ خاصة. وبعده جاء (شاخت) [٣] وغيره..، وليس بمستغرب على هؤلاء، ولا حاجة بنا إلى ذكرهم هنا، لولا أنهم صاروا مدرسة لكل طاعن في السنة النبوية الشريفة[٤]، وللأسف أسسوا مدارس تتبعهم في ديار المسلمين، فظهر من يتبنى أفكارهم، بل ويزيد عليهم في التحريف والتزييف، فتلاعبوا بالنصوص النبوية، ... بل حاولوا تكييف النصوص لتنسجم مع العلوم العصرية التي لا زالت في نطاق التجربة والاختبار[٥].

(٢) العلمانيون. تلاميذ المستشرقين، فقد تشبعوا بأفكارهم وصاروا يرددونها بدون تمحيص، وخطر من يتحدث باسم الإسلام أشد من خطر غيره، حيث يبرز للناس في شعار الوعاظين، فقد طعنوا في بعض أحاديث البخاري بالعقل حينًا، وبدعوى معارضة القوانين الدولية حينًا آخر، وبدعوى خافتة مثل حديث «رهن الدرع»[٦]، وحاولوا التشكيك في الرواية سندًا ومتنًا[٧].

(٣) القرآنيون. أنكَروا السُّنّة بالكليّة، وردّوا كلّ

(١) انظر: فضل الاعتزال، أبو القاسم البلخي، (ص١٩٥).
(٢) ينظر: شبهات القرآنيين حول السنة النبوية، أ.د. محمود محمد مزروعة، (٣٤ – ٤٥) بتصرف واختصار شديدين.
(٣) وله كتاب أصول الفقه الإسلامي، من منشورات دار الكتاب اللبناني.
(٤) ينظر: مقال الطاعنون في السنة للشيخ عبد الرحمن المحمود على شبكة المعلومات العالمية: https://ar.islamway.net/article/
(٥) ينظر: فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها» د. غالب بن علي عواجي» (٣/ ١٢٦٦).
(٦) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ما قيل في درع النبي ﷺ والقميص في الحرب ... (٣/ ١٠٦٨) رقم (٢٧٥٩) وفي كتاب المغازي، باب وفاة النبي ﷺ (٤/ ١٦٢٠) رقم(٤١٩٧)، ومسلم كتاب المساقاة، باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر، (٣/ ١٢٢٥) رقم(١٦٠٣)، من حديث عائشة أم المؤمنين.
(٧) انظر: مقال لإبراهيم عيسى جريدة الدستور بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٧ بعنوان: « درع النبي» إثبات الشفاعة لصاحب المقام المحمود (١/ ١٩)، وانظرمقال لخالد صلاح في جريدة المصري اليوم بتاريخ ٢/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

ما جاءهم من الأحاديث النبويّة، وأعلنوا أنهم رمَوا بها ظِهريًّا، وأفرَطوا بأن تَجرّأ بعضُهم على التهكُّم بها واتخاذِها سُخريًّا[1].

فقد طعنوا في أحاديث الشفاعة بدعوى أنها أحاديث آحاد لا تثبت بها العقائد، وأنها على فرض صحتها محمولة على رفع الدرجات وزيادة الثواب[2].

(٤) العقلانيون. إن هؤلاء حاولوا في بعض الأحيان تقديم الإسلام بصورة لا تصطدم مع العقل من وجهة نظرهم، أو تطهير الإسلام مما يظنون أنه متعارض، حتى قال الشيخ محمد عبده: «أحب إلى أن أكذب البخاري من أن أنسب إلى رسول الله ﷺ أنه سحر»[3]!!!، فكانوا كالدبة التي قتلت صاحبها بدون أن تشعر.

(٥) الحداثيون. لا يتوقفون عن الطعن في السنة عامة وفي صحيح البخاري خاصة[4]، بلغت بهم الوقاحة أن كتب أحدهم واصفًا أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه في صحيح البخاري ومسلم بأنها: (غريبة خالية من كل مضمون فكري أو علمي أو اجتماعي أو ديني، وليس فيها سنة ولا تشريع، ولا شيء يفيد المسلمين في دينهم ودنياهم)[5]. قال الطحان: «والشي الذي يلفت النظر أن مجلة العربي نشرت مرارا للدكتور أحمد عبد المنعم، وغيره مقالات في الطعن بالسنة والحديث النبوي الشريف، والتشكيك في نسبته إلى رسول الله ﷺ حتى إن الطعن نال الأحاديث التي جاءت في صحيح البخاري، وذلك بأسلوب حقير واضح الحقارة ليس فيه أثر من علم ولا دين، وبشكل لا تحسد عليه مجلة العربي ولا تُشكر.. فيجب التنبه إلى تلك الأقلام الأثيمة في تلك المجلة»[6].

(٦) بعض الكُتَاب المسلمين المعاصرين. انخدعوا بما كتب المستشرقون وغيرهم، والسبب في ذلك أنهم انخدعوا بمظهر التحقيق العلمي «الكاذب» الذى يلبسه هؤلاء الأعداء من المستشرقين والمؤرخين والغربيين عن حقيقة أهدافهم ومقاصدهم، ...ومن الملاحظ أن هؤلاء الذين ينخدعون من المسلمين بالمستشرقين والمؤرخين والكاتبين من أعداء الإسلام الغربيين»[7]. هذه بعض الفرق التي شككت في السنة عمومًا وفي الأحاديث المشكلة خصوصًا، وتلكم دوافعهم.

(١) القرآنيون، نشأهم - عقائدهم - أدلتهم، علي محمد زينو، (ص: ١٣).
(٢) انظر: القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، دكتورخادم حسين بخش، (ص٣٤٣).
(٣) تفسير جزء عم، محمد عبده، (ص١٣٨، ١٣٩).
(٤) الإسلام الذي يريده الغرب، د. صالح كساب الغامدي، (ص١٣٩).
(٥) تدوين السنة، الريس، (ص٢٧٤).
(٦) حجية السنة ودحض الشبهات التي تثار حولها، الطحان، (ص: ٥١).
(٧) ينظر: السنة ومكانتها في التشريع، السباعي، (ص ٣، ٤)، وانظر: دفاع عن السنة، أبو شهبة، (ص ٣٧٢)، وقصة الهجوم على السنة، على السالوس، (ص ٣٥-٣٧)، كشف شبهات أعداء الإسلام، شحاتة صقر، (ص١٢٦).

المبحث الثالث: أسباب الطعن في النصوص المشكلة

في هذا المبحث أذكر أهم أسباب ودوافع التشكيك في الروايات المشكلة، والتي من أهمها عدم التخصص، وحب الظهور، والجهل بعلم مشكل الحديث، وبعضهم طعن في هذه الأحاديث ظانًا أنه سيدافع عن الإسلام ويقدمه للغرب بصورة مشرفة فأضر من حيث أراد النفع.

وإليك أهم الأسباب التي كانت وراء الطعن في صحيح البخاري:

(١) الجهل وعدم التخصص، مع حب الشهرة. من المعلوم أن من جهل شيئًا عاداه، وصار أسيرًا وعبدًا لفكر غيره، يلقن الشيء فيتلقنه، فترى بعض هؤلاء يردد ما يسمعه من أعداء الإسلام، ويطعن في الأحاديث التي ظاهرها التعارض بأدلة واهية، وقد قال الشاطبي في مثل هذا الشأن وعن صنيع المبتدعة: «..وكثيرًا ما تجد أهل البدع والضلالة يستدلون بالكتاب والسنة يحملونها مذاهبهم، ويغبرون بمشتبهاتها على العامة، ويظنون أنهم على شيء، فلهذا كله يجب على كل ناظر في الدليل الشرعي مراعاة ما فهم منه الأولون، وما كانوا عليه في العمل به، فهو أحرى بالصواب، وأقوم في العلم والعمل».[1].

وبعض ما يظهر في صورة العلم هو في الحقيقة جهلًا يؤيد ذلك ما رواه بُريدة، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا، وَإِنَّ مِنَ الْعِلْمِ جَهْلًا، وَإِنَّ مِنَ الشِعْرِ حُكْمًا، وَإِنَّ مِنَ الْقَوْلِ عِيَالًا»[2]، لكونه علمًا مذمومًا والجهل به خير منه، وقيل في معناه: أن يتكلف العالم القول فيما لا يعلمه فيجهله ذلك انتهى[3]، ومن الملاحظ على معظم الطاعنين أنهم ليسوا من أهل التخصص، بل إن بعضهم لم يخض غمار العلم الشرعي أصلًا. لذا تجد الفجوة واضحة لدى هؤلاء حين يناقشون في أبجديات علم الحديث، وغاب عنهم أن هذا العلم مبني على أسس وقواعد، وهؤلاء كثر في هذا العصر، يقول الشيخ أحمد شاكر: «ومن أعجب ما رأيت من سخافاتهم وجرأتهم أن يكتب طبيب في إحدى المجلات الطبية، فلا يرى إلا أن هذا الحديث لم يعجبه، وأنه ينافي علمه، وأنه رواه مؤلف اسمه البخاري، فلا يجد مجالًا إلا الطعن في هذا البخاري، ورميه بالافتراء والكذب على رسول الله ﷺ؛ وهو لا يعرف عن البخاري هذا شيئًا، بل لا أظنه يعرف اسمه ولا عصره ولا كتابه، إلا أنه روى شيئًا

(١) الموافقات، الشاطبي، (٣/ ٧٢).

(٢) أخرجه أبو داود كتاب الأدب، باب ما جاء في الشعر، (٧/ ٣٥٩) رقم(٥٠١٢)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص: ٣٦٤) رقم(٦١٣)، وضعفه الألباني في مشكاة المصابيح (٣/ ١٣٥٤) رقم(٤٨٠٤)، ولفظ: إن من البيان سحرا جاء في حديث عمار في صحيح مسلم، أبواب الجمعة، باب إطالة الصلاة وقصر الخطبة، (٣/ ١٢) رقم(١٩٦٤)، ولفظ: ومن الشعر حكمة جاء من حديث أبي بن كعب في صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه، (٥/ ٢٢٧٦) رقم(٥٧٩٣).

(٣) عون المعبود، العظيم آبادي، (١٣/ ٢٤١)، شرح السنة، البغوي، (١٢/ ٣٦٥).

يراه هو بعلمه الواسع غير صحيح، فافترى عليه ما شاء، مما سيحاسب عليه بين يدي الله حسابًا عسيرًا، ولم يكن هؤلاء المعترضون المجترئون أول من تكلم في هذا، بل سبقهم من أمثالهم الأقدمون، ولكن أولئك كانوا أكثر أدبًا من هؤلاء»[1]، وهذا يدل على مدى التخبط، وعدم الفهم، وبعض هؤلاء يجمع مع عدم التخصص حب الظهور والشهرة.

(٢) النيل من الإسلام. من المعلوم أن السنة تعرضت لحملات مغرضة، إما بالطعن في أحاديثها حينًا، أو بالطعن في رجال الحديث حينًا آخر، يقول الدكتور السباعي: «منذ أن انتهت الحروب الصليبية بالفشل من الناحية العسكرية والسياسية، لم ينقطع تفكير الغرب في الانتقام من الإسلام وأهله بطرق أخرى، فكانت الطريقة الأولى هي دراسة الإسلام ونقده»[2]، وللأسف وجدوا بغيتهم من بعض من أبهرته الحضارة الغربية، وصارًا غريبًا عن دينه وبلده، فلا هو مسلم متمسك بدينه وسنة نبيه، ولا هو غربي أفاد من الحضارة، لذا راح يطعن في مصادر الشريعة الإسلامية.

(٣) نصرة المذهب العقدي. ردت بعض الفرق جملةً من الأحاديث الصحيحة التي تتعارض مع أصولهم مثل أحاديث الشفاعة والصفات والقدر، مع أن بعض هذه بلغ درجة التواتر، ولكنه التعصب البغيض الذي يعمي ويصم عن الحق، وقد صرح بذلك أحدهم قائلًا: «ونخصّ الصحيحين بالبحث؛ لأنّه إذا سقط ما قيل في حقّهما سقط ما قيل في حق غيرهما بالأولوية»[3]، وهذا من أسلحة الماكرين الطاعنين، يقول ابن القيم: «وهل أوقع القدرية والمرجئة والخوارج والمعتزلة والجهمية وسائر الطوائف أهل البدع إلا سوء الفهم عن الله ورسوله؛ حتى صار الدين بأيدي أكثر الناس هو موجب هذه الإفهام، والذى فهمه الصحابة ومن تبعهم عن الله ورسوله فمهجور لا يلتفت اليه، ولا يرفع هؤلاء به رأسًا»[4]، وللأسف لم يقتصر الأمر على هذه الفرق القديمة، بل صار أصحاب كل حزب يريدون إسقاط كل حديث يصطدم مع فكرتهم، أو أحد مبادئهم ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(٤) تنقية التراث، وتقديم الإسلام بصورة لا تصطدم بتعاليم الغرب. حاول بعضهم باسم الدفع عن الإسلام أن يقدم الإسلام للغرب بصورة لا تصطدم مع تعاليمه وقوانينه، مثل هذه الشعارات البراقة الخداعة التي ظهرت في ثوب حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، وكأن الأحاديث جاءت لتسلب هذه الحقوق، ولو رجع هؤلاء إلى المتخصصين لزالت شبهاتهم، ولطلع لهم نور الصباح، وظهر لهم الحق ولاح، وانطفأت كل الأنوار الخافتة المصطنعة، وبددها نور الله، فقد انخدعوا كما قال

(١) ٢/ ٢٢٩ حديث رقم (٧١٤١) من تحقيق المسند.
(٢) السنة ومكانتها، السباعي، (١/ ٢١).
(3) http://www.hodaalquran.com/rbook.php?id=879&mn=1
(٤) الروح، ابن القيم، (ص٦٣).

الدكتور السباعي بالقوة المادية والعلمية التي وصل إليها الغَرْبِيُّونَ في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أدخلت في نفوس علمائهم ومؤرخيهم وَكُتَّابِهِمْ قدرًا كبيرًا من الغرور حتى اعتقدوا أن الغَرْبِيِّينَ أصل جميع الحضارات في التاريخ – ما عدا المصرية – وأن العقلية الغربية هي العقلية الدقيقة التأمل التي تستطيع أن تفكر تفكيرًا منطقيًا سليمًا، أما غيرهم من الشعوب – وخاصة الإسلامية – فإن عقليتهم بسيطة ساذجة»[1].

وبعضهم رد الأحاديث بحجة أنها تصطدم مع العقل؛ كبعض رموز المدارس العقلية، وهؤلاء يختلفون عن سابقيهم أن الطعن كان موجهًا لبعض النصوص وليس لكل النصوص، ولم يكن الغرض من وجهة نظرهم هدم الإسلام، وإنما الهدف تنقية التراث، ولو بالطعن في أصح الكتب، حتى إن أحد من أراد تنقية التراث قال: «أحب إلي أن أكذب البخاري من أن أنسب إلى رسول الله ﷺ أنه سحر[2]!!!، وقال أحدهم: «إنه لا بد من إعادة النظر في أحاديث الفتن.. من الناحية العقلية»[3]، ولم يدرك هؤلاء أن العقل له حدوده، وأن النص لا حدود له، إذ الله خالق العقل، فلا يحق لأحد مخلوقات الله أن يعترض على شرع الله، وبهذه الأمور ركبوا خلطة جديدة يكوّنون منها مفاهيم تدافع عن الإسلام بزعمهم، فكانوا بهذا كالدبة التي قتلت صاحبها لأنها تحبه. هذه أهم أسباب الطعن، والتي تدور في فلك الابتعاد عن الشرع أصلًا، أو عدم التخصص، وعدم العلم، وهذا الطعن أوقعهم مخالفات وأخطاء منهجيه.

المبحث الرابع: أسباب وقوع اشكالات في الحديث بين إثارة المشككين وتوجيهات المحدثين

هناك أسباب عدة لوجود إشكالات في بعض النصوص الحديثية، وهذه الإشكالات كانت مثار اهتمام المحدثين قديمًا، فقد وقفوا معها طويلًا وألفوا فيها مصنفات، مثل اختلاف الحديث للشافعي، وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، وكان جمعهم لهذه النصوص محل إعجاب وفخر لكل منصف، فقد طرحوا الضعيف، وجمعوا بين ما يحتمل الجمع، ورجحوا الراجح ونقدوا المرجوح، وعلى هذا سار المحدثون، أما المشككون على اختلاف توجهاتهم فقد شككوا في كثير من الأحاديث الصحيحة بحجة مخالفتها لظاهر القرآن، أو لأنها لا توافق العقل، وإما لاستشكالهم لها من الناحية العلمية، وإليك أهم أسباب وقوع الإشكالات ومنهج التعامل معها.

المطلب الأول: التعارض الظاهري لبعض النصوص.

هناك تعارض ظاهري بين بعض النصوص، مثل وقوع التعارض بين آية وحديث، أو حديث وحديث، أو حديث ونظرية عقلية أو علمية....الخ، وهذا التعارض لا يعتبره المحدثون تعارضًا أصلًا، إذ الجمع ممكن، وأما المشككون فقد ردوا الحديث وإليك طرفًا من ذلك:

(١) السنة ومكانتها، السباعي، (١/ ٢٢).
(٢) تفسير جزء عم، الشيخ محمد عبده، (ص١٣٨ – ١٣٩).
(٣) كيف نتعامل مع القرآن، الشيخ الغزالي، (ص١١٤ – ١١٥).

الفرع الأول: تعارض الحديث مع القرآن.

التعارض المعتبر إذا كان النص صحيحًا فهناك نصوص ضعيفة لا يحسن أن نقول: إنها تعارض القرآن الكريم، لذا فإن نظرة المشككين للتعارض الظهري هي الرد، ونظرة العلماء هي الجمع.

من أمثلة ذلك ما أنتم بأسمع لما أقول منهم. وفيه أن النبي ﷺ مَشَى وَاتَّبَعَهُ أَصْحَابُهُ حَتَّى قَامَ عَلَى شَفَةِ الرَّكِيِّ، فَجَعَلَ يُنَادِيهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ: «أَيَسُرُّكُمْ أَنَّكُمْ أَطَعْتُمُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّا قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا، فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا»، قَالَ فَقَالَ عُمَرُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا تُكَلِّمُ مِنْ أَجْسَادٍ لَا أَرْوَاحَ لَهَا؟»، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ»![1]. حاول المشككون للرواية ضرب الرواية بالقرآن مستدلين برواية عائشة رضي الله عنها، وقالوا: «أنكرت عائشة عبارة: «مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ» مستدلة بالآية الشريفة: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾ [فاطر:٢٢]، وصححت الرواية: «مَا أَنْتُمْ بِأَعلمَ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ»[2]، وردوا هذا الحديث بحجة معارضة للقرآن الكريم[3]، أما نظرة المحدثين هي الجمع بين الرواية والحديث، فيقولون: إنه لا تعارض بين حديث ابن عمر وبين الآية. قال ابن حجر: «هذا مصير من عائشة إلى رد رواية ابن عمر المذكورة، وقد خالفها الجمهور في ذلك، وقبلوا حديث ابن عمر لموافقة من رواه غيره عليه، وأما استدلالها بقوله تعالى: «إِنَّكَ لاَ تُسْمِعُ الْمَوْتَى» [النمل:٨٠]، فقالوا: معناها لا تسمعهم سماعا ينفعهم أو لا تسمعهم إلا أن يشاء الله

قال ابن التين: «لا معارضة بين حديث ابن عمر والآية؛ لأن الموتى لا يسمعون بلا شك، لكن إذا أراد الله إسماع ما ليس من شأنه السماع لم يمتنع كقوله تعالى: «إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ... الآية» [الأحزاب:٧٢]، وقوله: «فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ اِئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَـا أَتَيْنَا طَائِعِين» [فُصِّلَت:١١]، وقال قتادة:- إن الله أحياهم حتى سمعوا كلام نبيه توبيخا ونقمة..[4]، فهذه من خصوصيات الرسول ﷺ، فالجمهور لم يقولوا بسماع الموتى سماعًا مطلقًا، فهذه خصوصية من خصوصيات الرسول ﷺ.

فنظرة المحدث نظرة شمولية لجميع النصوص، واحترام النص الصحيح وعدم ضربه بنص آخر، أما نظرة المشكك فمجرد توهم التعارض يرد من أجله النص.

(١) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب قتل أبى جهل، (٤/ ١٤٦٢) رقم (٣٧٦٠)، وفى باب شهود الملائكة بدرا، (٤/ ١٤٧٦) رقم (٣٨٠٢)، عن ابن عمر، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه، (٤/ ٢٢٠٢) رقم (٢٨٧٣)، عن عمر.

(٢) أخرجها: عبد الرزاق في مصنفه، كتاب المغازي، باب وقعة بدر، (٥/ ٣٥٢) رقم (٩٧٢٧)، والطبري في تهذيب الآثار (٢/ ٥١٨).

(٣) السنة النبوية، الغزالي، (ص٣٠، ٣١).

(٤) عمدة القاري، العيني، (٨/ ٢٠٢).

ومن الأحاديث التي تم التشكيك فيها بحجة معارضتها للقرآن الكريم حديث التربة. ونصه: «خَلَقَ اللهُ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَخَلَقَ الْجِبَالَ فِيهَا يَوْمَ الْأَحَدِ، وَخَلَقَ الشَّجَرَ فِيهَا يَوْمَ الِاثْنَيْنِ، وَخَلَقَ الْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثُّلَاثَاءِ، وَخَلَقَ النُّورَ يَوْمَ الْأَرْبِعَاءِ، وَبَثَّ فِيهَا الدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَخَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَام بَعْدَ الْعَصْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ آخِرَ الْخَلْقِ فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ الْجُمُعَةِ فِيمَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ»[1]، يقولون: «من المقرر في كتاب الله عز وجل أن خلق العالم أجمع تم في ستة أيام، فكيف يذهل عن ذلك أحد، فيروي حديثًا يفيد أن الخلق استغرق سبعة أيام؟!، ثم يذكر ذلك في تفصيل شديد البعد عن الواقع القرآني المعروف.... فهذا حديث شاذ؛ لأنه يفيد خلق الأرض، وما فيها في سبعة أيام، مع أن القرآن يفيد أن خلق السماوات والأرض معًا كان في ستة أيام، وقد علل البخاري هذا الحديث في التاريخ[2] فقال: رواه بعضهم عن أبي هريرة عن كعب الأحبار وهو الأصح.[3]، إن المتأمل للآية والحديث يدرك أن الآية تتحدث عن خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، والحديث يتحدث عن أيام غير هذه الأيام إذ يبين الخلق على ظهر الأرض بعد أن تم خلق السماوات والأرض وما بينهما.

قال الألباني: «وليس الحديث بمخالف للقرآن كما يتوهم البعض، فالحديث يذكر أيامًا أخر غير التي تحدث عنها القرآن، ولا مطعن في إسناده البتة، وليس بمخالف للقرآن بوجه من الوجوه، خلافًا لما توهمه بعضهم، فإن الحديث يفصل كيفية الخلق على الأرض وحدها، وأن ذلك كان في سبعة أيام، ونص القرآن على أن خلق السماوات والأرض كان في ستة أيام، والأرض في يومين لا يعارض ذلك، لاحتمال أن هذه الأيام الستة غير الأيام السبعة المذكورة في الحديث، وأنه – أعني الحديث – تحدث عن مرحلة من مراحل تطور الخلق على وجه الأرض حتى صارت صالحه للسكنى، ويؤيده أن بعض الأيام عند الله تعالى كألف سنة، وبعضها مقدار خمسون ألف سنة، فما المانع أن تكون الأيام الستة من هذا القبيل، والأيام السبعة من أيامنا هذه، كما هو صريح الحديث، وحينئذ فلا تعارض بينه وبين القرآن[4].

الفرع الثاني: تعارض الحديث مع الحديث

أحيانًا يقع التعارض الظاهري بين حديث وحديث، مثل حديث أنس بن مالك: «لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ عَامٌ أَوْ يَوْمٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ حَتَّى تَلْقَوْا رَبَّكُمْ»[5]،

(١) أخرجه مسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب ابتداء الخلق وخلق آدم عليه السلام، (٤/ ٢١٤٩) رقم (٢٧٨٩)، وأحمد في المسند، (٢/ ٣٢٧) رقم (٨٣٢٣)، كلهم عن أبي هريرة.

(٢) التاريخ الكبير، البخاري، (١/ ٤١٣).

(٣) تراثنا الفكري في ميزان الشرع، الغزالي، (ص١٤٨).

(٤) مشكاة المصابيح، الألباني (٣/ ١٢١) رقم (٥٧٣٥)، والسلسلة الصحيحة، الألباني، (٤/ ٤٤٩) رقم (١٨٣٣).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الفتن، باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه، (٦/ ٢٥٩١) رقم (٦٦٥٧)، والترمذي، كتاب الفتن، باب أشراط الساعة، (٤/ ٤٩٢)

بحديث: «مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ الْمَطَرِ لَا يُدْرَى أَوَّلُهُ خَيْرٌ أَمْ آخِرُهُ»[1]، وحديث: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ لَا يُبَالُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ أَوْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ»[2]، وهذا التعارض الظاهري جعل البعض يرد الرواية، أو يشكك في صحتها[3].

لكن منهج المحدثين الجمع ما دام ممكنًا، وقد استدل ابن حبان في صحيحه بأن حديث أنس[4] ليس على عمومه بالأحاديث الواردة في المهدي وأنه يملأ الأرض عدلًا بعد أن ملئت ظلمًا وجورًا، فقال: ذكر خبر أوهم من لم يحكم صناعة الحديث أن آخر الزمان على العموم يكون شرا من أوله[5]، وقال: ذكر الخبر المصرح بأن خبر أنس بن مالك لم يرد بعموم خطابه على الأحوال كلها[6].

وقال الشيخ الألباني: «وعلى هذا المسلك فينبغي أن يفهم هذا الحديث في ضوء الأحاديث التي تبشر بأن المستقبل للإسلام، وظهره، وحكمه على الأديان كلها، وفي ضوء الخير الكثير في الأمة المحمدية، وفي ضوء أحاديث المهدي، ونزول عيسى - عليه السلام - فإن كل هذه الأحاديث تدل على أن هذا الحديث ليس على عمومه بل هو من العام المخصوص فلا يجوز أن يفهم الناس أنه على عمومه فيقعوا في اليأس الذي لا يصح أن يتصف به المؤمن»[7].

إن الخيرية لا تزال موجودة إلى قيام الساعة، وليس مفهوم الحديث بوجه من الوجوه المساواة التامة بين أول الأمة وآخرها، فزمن الصحابة على وجه القطع أفضل، وقد فسر بعضهم أن المراد بالخير والشر في الحديث زيادة العلم ونقصانه، ولا شك أننا إلى وقتنا هذا عيال على علم من سبقونا، وأن الفتن في الدين والبعد عن الكتاب والسنة يزداد يومًا بعد يوم.

فلا تعارض بين النصوص، ولا ينبغي التسرع إلى رد نص بنص، فتوجيه النصوص ما أمكن فيه إبقاء على روح النص ما دام النص مستساغًا، أما رفضه ورده، ففيه إخراج للأحاديث الصحيحة من بين

رقم(٢٢٠٦)، وأحمد في المسند، (٣/ ١٣٢) رقم (١٢٣٦٩).

(١) أخرجه الترمذي، كتاب الأمثال، باب مثل الصلوات الخمس، (٥/ ١٥٢) رقم (٢٨٦٩)، وأحمد في المسند، (٣/ ١٣٠) رقم (١٢٣٤٩)، وأبو يعلى في المسند (٦/ ٣٨٠) رقم(٣٧١٧)، أخرجه البزار بسند حسن، وقال: إنه لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد أحسن من هذا، وعن ابن عمر عند الطبراني، وعن عبد الله بن عمرو عند الطبراني أيضا، وأشار إليه ابن عبد البر، وقال: حسن. (المقاصد الحسنة، السخاوي، (ص: ٥٩٢).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الاعتصام بالسنة، باب قول النبي ﷺ لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق وهم أهل العلم، (٦/ ٢٦٦٧) رقم (٦٨٨١)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب نزول عيسى بن مريم حاكما بشريعة نبينا محمد ﷺ، (١/ ١٣٧) رقم (١٥٦)، عن جابر بن عبد الله، وفي كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم، (٣/ ١٥٢٣) رقم(١٩٢٠)، عن ثوبان، وآخرون.

(٣) الفساد السياسي، الغزالي، (ص ٢٧).

(٤) (مَا مِنْ عَامٍ إِلاَّ الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ حَتَّى تَلْقَوْا).

(٥) صحيح ابن حبان، (١٣/ ٢٨٢).

(٦) صحيح ابن حبان (١٣/ ٢٨٣).

(٧) السلسلة الصحيحة، الألباني، (١/ ٦، ١٠).

أخواتها من الأحاديث الأخرى، وهذا يستوجب ترك العمل بتلك الأحاديث، وفرق بين الأمرين ففي الأول إعمال للنص، وفي الثاني إبطال له.

«ما دام الحديث قد ثبتت صحته فلا بد من الجمع: وسيظهر بهذا الجمع أن لا تعارض فكيف ترد الأحاديث الصحيحة بمجرد هذا التوهم، ولو فتح هذا الباب لرد الأحاديث؛ لأدعى في كثير من الأحاديث الصحيحة البطلان، ولكن يأبى الله ذلك والمؤمنون، ويلبسون على الجهال بقولهم: إن السنة غير محفوظة، وإن بعضها ينقض بعضا، ويأتون على ذلك ببعض الأمثلة، منها حديث: «خذوا شطر دينكم عن هذه الحميراء»[1]، يعني عائشة، ثم يعارضون به قوله ﷺ في النساء «أنهن ناقصات عقل ودين»[2]، ويقولون: «انظروا كيف يصف النساء بالنقص في هذا الحديث ثم يأمر بأخذ شطر الدين من عائشة، وهي متهمة في النقص!، فإذا ما علم المسلم المتبصر في دينه أن الحديث الأول موضوع مكذوب على رسول الله ﷺ، والحديث الآخر صحيح زال التعارض المزعوم أولا، لأنه لا يصح في عقل عاقل - غير مجنون - معارضة الحديث الصحيح بالموضوع، وانكشف تلبيسهم وجهلهم وضلالهم. ثم إذا رجع إلى الحديث الآخر الصحيح ثانيًا وأخذه بتمامه من مصدره الموثوق به، يتبين له أن النقص المذكور ليس إطلاقه كما يتعمد الدجالون أن يوهموا الناس وإسقاطا منهم للسنة من قلوبهم زعموا، وإنما هو أن المرأة لا تصلي ولا تصوم وهي حائض، وأن شهادتها على النصف من شهادة الرجل، كما جاء تفسيره في الحديث نفسه في صحيح البخاري وغيره، وهذا هو الشأن على الغالب بين الأحاديث الضعيفة والصحيحة، وطرق شياطين الإنس والجن لإضلال الناس كثيرة متنوعة، فهذا يضل بمثل حديث عائشة[3]»، وقد أثبتت ذلك البحوث العلمية الحديثة فقد جاء بـ « دائرة المعارف الكبيرة» قول الدكتور روفاريي: «إن المجموع العضلي عند المرأة أقل منه كمالًا عند الرجل، وأضعف منه بمقدار الثلث، فالقلب عند المرأة أصغر وأخف بمقدار ستين غرامًا في المتوسط والرجل أكثر ذكاءً وإدراكًا أما المرأة فأكثر انفعالًا».

وفي نفس الدائرة يقرر (نيكوليس وبيليه) أن الحواس الخمس عند المرأة أضعف منها عند الرجل، وأن مخ الرجل يزيد عن مخ المرأة بمقدار مائة غرام في

(١) قال الحافظ بن الحجر العسقلاني: لا أعرف له إسنادا ولا رواية في شيء من كتب الحديث إلا في النهاية لابن الأثير ولم يذكر من خرجه وذكر الحافظ عماد الدين بن كثير أنه سأل المزي والذهبي عنه فلم يعرفاه وقال السخاوي ذكره في الفردوس بغير إسناد وبغير هذا اللفظ ولفظه خذوا ثلث دينكم من بيت الحميراء وبيض له صاحب مسند الفردوس ولم يخرج له إسنادا، وقال السيوطي لم أقف عليه كذا في المرقاة. (تحفة الأحوذي، المباركفوري، (١٠/ ٢٥٩)، المقاصد الحسنة، السخاوي، (ص: ٣٢١) رقم(٤٣٢)، كشف الخفاء، العجلوني، (١/ ٤٤٩).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الحيض، ترك الحائض الصوم، (١/ ١١٦) رقم(٢٩٨)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب كفر العشير، (١/ ٦١) رقم(١٥٥)، عن أبي سعيد الخدري.

(٣) إرواء الغليل ، الألباني، (١/ ١٠)، وانظر: السنة المفترى عليها، الألباني، (ص: ٢٣٩).

المتوسط، فنسبة مخ الرجل إلى جسمه ١/ ٤٠ ونسبة مخ المرأة إلى جسمها ١/ ٤٤: كما يوجد اختلاف في المخيخ أيضًا وفي المادة السنجابية فهي عند النساء أقل بدرجة ملحوظة ومحسوسة جدًا، إن نقصان العقل الوارد في الحديث النبوي مقترن بأمر الشهادة على الديون حيث أن ذاكرة المرأة أضعف من ذاكرة الرجل وقد أثبت الطب الحديث ذلك.

ولكن هذا النقص لا يراد به انتقاص مكانة المرأة أو وضعها القانوني والاجتماعي، فقد روى الخمسة أن النبي ﷺ قال: «إِنَّمَا النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ»[١][٢].

الفرع الثالث: معارضة الطب والواقع

من الأحاديث التي ردوها بحجة أنها تناقض العلم حديث الذباب، ونصه: «إذا وَقَع الذُّبابُ في إناءِ أحَدِكم فَليغمسُه كلَهُ، ثم ليطَرحهُ، فإنَ في أحَدِ جنَاحيهِ الداء، وفي الآخَرِ شفاء»[٣].

يقول ابن قتيبة: قالوا: حديث يكذبه النظر، قالوا: رويتم أن النبي ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَحَدَ جَنَاحَيِ الذُّبَابِ سُمٌّ وَالْآخَرَ شِفَاءٌ فَإِذَا وَقَعَ فِي الطَّعَامِ فَامْقُلُوهُ فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ السُّمَّ وَيُؤَخِّرُ الشِّفَاءَ»[٤].

قالوا: كيف يكون في شيء واحد سم وشفاء؟ وكيف يعلم الذباب بموضع السم فيقدمه وبموضع الشفاء فيؤخره؟، قال أبو محمد: ونحن نقول: إن هذا الحديث صحيح، وقد روى أيضا بغير هذه الألفاظ، ثم ساق بإسناده عن ثمامة قال: وقع ذباب في إناء فقال أنس بإصبعه فغمزه في الماء وقال: بسم الله فعل ذلك ثلاثا، وقال: إن رسول الله ﷺ أمرهم أن يفعلوا ذلك وقال: (في أحد جناحيه سم وفى الأخر شفاء). [٥]، وقال الخطابي: «تكلم على هذا الحديث من لا خلاق له فقال: كيف يجتمع الشفاء والداء في جناحي الذباب، وكيف يعلم ذلك من نفسه حتى يقدم جناح الشفاء»[٦].

وللشيخ الفاضل أحمد شاكر رحمه الله كلام حسن في توجعه من بعض معاصريه في تهجّمه على كتب

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب فِي الرَّجُلِ يَجِدُ الْبِلَّةَ فِي مَنَامِهِ، (١/ ٩٥) رقم(٢٣٦)، والترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء فيمن يستيقظ فيرى بللا ولا يذكر احتلاما، (١/ ١٨٩) رقم(١١٣)، وأحمد في المسند (٤٣/ ٢٦٤) رقم(٢٦١٩٥)، كلهم عن عائشة، وقال شعيب: «حسن».

(٢) السنة المفترى عليها، الألباني، (ص: ٢٤٠)، حقوق النساء، رشيد رضا، (ص: ٨).

(٣) أخرجه: البخاري، كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء، (٣/ ١٢٠٦) رقم (٣١٤٢)، وفي، كتاب الطب، باب إذا وقع الذباب في الإناء (٥/ ٢١٨٠) رقم (٥٤٤٥)، عن أبي هريرة.

(٤) أخرجه: النسائى، كتاب الفرع والعتيرة، باب الذباب يقع في الإناء- ٧/ ١٧٨ رقم (٤٢٦٢)، وابن ماجه، كتاب الطب، باب يقع الذباب في الإناء، ٢/ ١١٥٩ رقم (٣٥٠٤)، وأحمد في مسنده ٣/ ٢٤ رقم (١١٢٠٥)، وابن حبان في صحيحه، كتاب الطهارة، باب المياه ذكر ما يعمل المرء عند وقوع ما لا نفس له تسيل في مائه أو مرقته، تحت قوله: ذكر الأمر بغمس الذباب في الإناء إذا وقع فيه إذ أحد جناحيه داء والآخر شفاء ٤/ ٥٥ رقم (١٢٤٧) عن أبى سعيد الخدرى.

(٥) تأويل مختلف الأحاديث، ابن قتيبة، (١/ ٢٢٨) ٠

(٦) معالم السنن، الخطابي، (٤/ ٢٣٩)، وانظر: فتح الباري، ابن حجر، (١٠/ ٢٥١).

السنة بالهوى، قال رحمه الله في الكلام على حديث أبي هريرة: (إذا وقع الذباب في إناء أحدكم)[1]: وهذا الحديث مما لعب فيه بعض معاصرينا ممن علم وأخطأ وممن علم وعمد إلى عداء السنة وممن جهل وتجرّأ، والحق أيضًا أنّهم آمنوا بهذه المكتشفات الحديثة أكثر من إيمانهم بالغيب ولكنهم لا يصرحون ثم اختطوا لأنفسهم خطةً عجيبةً: أن يقدموها على كل شيء وأن يؤلوا القرآن بما يخرجه عن معنى الكلام العربي إذا ما خالف ما يسمونه (الحقائق العلمية) وأن يردوا من السنة الصحيحة ما يظنون أنه يخالف حقائقهم هذه، افتراءً على الله وحبًا في التجديد، بل إن منهم لمن يؤمن ببعض خرافات الأوربيين، وينكر حقائق الإسلام أو يتأولها، فمنهم من يؤمن بخرافات استحضار الأرواح، وينكر وجود الملائكة والجن بالتأول العصري الحديث، ومنهم من يؤمن بأساطير القدماء وما ينسب إلى القديسين والقديسات، ثم ينكر معجزات رسول الله ﷺ كلها، ويتأول ما ورد في الكتاب والسنة من معجزات الأنبياء السابقين يخرجونها عن معنى الإعجاز كله وهكذا

وقال العلامة الألباني – رحمه الله –: «إن كثيرًا من الناس يتوهمون أن هذا الحديث يخالف ما يقرره الأطباء وهو أن الذباب يحمل بأطرافه الجراثيم، فإذا وقع في الطعام أو الشراب علقت به تلك الجراثيم والحقيقة أن الحديث لا يخالف الأطباء في ذلك، بل هو يؤيدهم إذ يخبر أن في أحد جناحيه داء، ولكنه يزيد عليهم فيقول: وفي الآخر شفاء، فهذا مما لم يحيطوا بعلمه، فوجب الإيمان به وإن كانوا مسلمين، وإلا فالتوقف إذا كانوا من غيرهم وإن كانوا عقلاء علماء ! ذلك لأن العلم الصحيح يشهد أن عدم العلم بالشيء لا يستلزم العلم بعدمه، نقول ذلك على افتراض أن الطب الحديث لم يشهد لهذا الحديث بالصحة وقد اختلفت آراء الأطباء حوله، وقرأت مقالات كثيرة في مجالات مختلفة كل يؤيد ما ذهب إليه، تأييدًا أو ردًا، ونحن بصفتنا مؤمنين بصحة الحديث، وأن النبي ﷺ (مَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى)، ولا يهمنا كثيرًا ثبوت الحديث من وجهة نظر الطب، لأن الحديث برهان قائم في نفسه لا يحتاج إلى دعم خارجي، ومع ذلك فإن النفس تزداد إيمانًا حين ترى الحديث الصحيح يوافقه العلم الصحيح[2]، وقد نقل الشيخ أبو شهبة بعض الأبحاث التي أثبتت أن الذباب يحمل الداء والدواء، ثم قال: «بعد فلعلك – أيها القارئ – ازددت يقينًا بصحة هذا الحديث، واطمأننت إلى أن الإذعان والقبول لما صح عن الرسول أحرى بالمؤمن المتثبت وأولى، وفي كل يوم تتقدم فيه العلوم والمعارف البشرية يظهر الله سبحانه من الآيات ما يدل على صدق النبي – صلوات الله وسلامه عليه – وصدق معجزته الكبرى وهي القرآن، وصدق الله حيث يقول: (سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ)

(١) ١٢ / ١٢٤ من تحقيق المسند.

(٢) السلسلة الصحيحة، الألباني، (١/ ٩٧، ٩٨).

[فصلت: ٥٣][1]، فالحديث لا يخالف الأطباء في ذلك، بل يؤيدهم، وبذلك يصير هذا الحديث حقيقة علمية، بل معجزة من معجزاته النبوية، فلعل هؤلاء حين بلغتهم هذه الحقائق العلمية تراجعوا عن توقفهم وقبلوا الحديث وسلموا لرسوله ﷺ، فعلى المسلم أن يسلم لله ولرسوله ﷺ ويرد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه حتى يسلم في دينه، وفي دنياه أيضاَ، ثم إنه ليس في نص الحديث ما ينهى عن مكافحة الذباب، وحفظ الأطعمة والأشربة منه، ومن عافت نفسه من طعام أو شراب وقع عليه الذباب فتركه لم يعد مرتكبًا للإثم، ثم إن لم يعجبه العلم الحديث باكتشافاته المعملية المتأخرة، فليقل بقول السلف الذين قالوا: إن المراد بالداء والدواء، داء الكبر، ودواء التواضع، وعلى هذا آمن السلف بالحديث بعد صحته وإن لم تظهر لهم الحكمة العلمية، فليؤمن بما آمن به السلف بعد أن صح الحديث عندهم وهو أن الداء والدواء معنويان، وهما داء الكبر ودواء التواضع، وعلى فرض أن علماء الطب لم يكتشفوا الحكمة وها هم ما اكتشفوها إلا في هذا القرن فعلام قبل علماء الأمة منذ صدر الإسلام إلى هذا القرن هذا الحديث، إنهم قبلوه على أنه ثابت صحيح، ثم اجتهدوا لبيان حكمته، فقد تظهر الحكمة في وقت ولا تظهر في وقت آخر، وهذا سر عالمية الإسلام وأنه صالح لكل وقت وزمان والله أعلم.

الفرع الرابع: تعارض الحديث مع العقل

حاول بعضهم انكار حديث انشقاق القمر بحجج واهية، قال النظام المعتزلي[2] عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: وزعم أن القمر انشق، وأنه رآه[3]، وهذا من الكذب الذي لا خفاء به[4]، قال ابن كثير: أما انشقاقه من حيث الجملة فمعلوم بالتواتر قال الله سبحانه وتعالى: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ﴾ [القمر:١]، وأما اختصاصه بزمان رسول الله ﷺ، فقد جاءت فيه أحاديث متعددة في الصحيحين [5].

قال ابن حجر: وقد أنكر جمهور الفلاسفة انشقاق القمر متمسكين بأن الآيات العلوية لا يتهيأ فيها الانخراق والالتئام، وكذا قالوا في فتح أبواب السماء ليلة الإسراء إلى غير ذلك من إنكارهم ما يكون يوم القيامة من تكوير الشمس وغير ذلك، وقال أبو

(١) دفاع عن السنة، أبو شهبة، (صـ١٩٩ - ٢٠٦).

(٢) شيخ المعتزلة، صاحب التصانيف، أبو إسحاق إبراهيم بن سيار مولى ال الحارث بن عباد، الضبعي، البصري، المتكلم، تكلم في القدر، وانفرد بمسائل، وهو شيخ الجاحظ.. ولم يكن النظام ممن نفعه العلم والفهم، وقد كفره جماعة.. ورد أنه سقط من غرفة وهو سكران فمات في خلافة المعتصم أو الواثق سنة بضع وعشرين ومئتين. [سير أعلام النبلاء، الذهبي، (١٠/ ٥٤١، ٥٤٢)، لسان الميزان، ابن حجر، (٦/ ٤)].

(٣) ()، هذا الحديث أخرجه: البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية فأراهم انشقاق القمر، ٣/ ١٣٣٠ رقم(٣٤٣٧)، وفي، كتاب المناقب، باب انشقاق القمر، ٣/ ١٤٠٤ رقم (٣٦٥٦٩)، وفي، كتاب التفسير، باب وانشق القمر وإن يروا آية يعرضوا- ٤/ ١٨٤٣ رقم (٤٥٨٣)، ومسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب انشقاق القمر، ٤/ ٢١٥٨ رقم (٢٨٠٠).

(٤) ()، تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، (صـ٢١).

(٥) تحفة الطالب، ابن كثير، (١/ ، ١٧٨، ١٧٩)، وانظر الفصول، الرازي، (صـ٢٣٠، ٢٣١).

إسحاق الزجاج في معاني القران: أنكر بعض المبتدعة الموافقين لمخالفي الملة انشقاق القمر، ولا إنكار للعقل فيه لأن القمر مخلوق لله يفعل فيه ما يشاء كما يكوره يوم البعث ويفنيه، وأما قول بعضهم: لو وقع لجاء متواترًا واشترك أهل الأرض في معرفته، ولما اختص بها أهل مكة.

فجوابه: أن ذلك وقع ليلًا وأكثر الناس نيام والأبواب مغلقة وقل من يراصد السماء إلا النادر، وقد يقع بالمشاهدة في العادة أن ينكسف القمر وتبدو الكواكب العظام وغير ذلك في الليل ولا يشاهدها إلا الآحاد، فكذلك الانشقاق كان آية وقعت في الليل لقوم سألوا واقترحوا فلم يتأهب غيرهم لها.

وقال القاضي: انشقاق القمر من أمهات معجزات نبينا ﷺ وقد أنكره بعض المبتدعة المضاهين المخالفين الملة وذلك لما أعمى الله قلبه ولا إنكار للعقل فيها لأن القمر مخلوق لله تعالى يفعل فيه ما يشاء كما يغيبه ويكوره في آخر أمره[1].

وقال ابن قتيبة ردًا على النظام: ثم طعنه على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بقوله إن القمر انشق وأنه رأى ذلك ثم نسبه فيه إلى الكذب، وهذا ليس بإكذاب لابن مسعود، ولكنه بخس لعلم النبوة، وإكذاب للقرآن العظيم لأن الله تعالى يقول: «اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ» [القمر:١]، فإن كان القمر لم ينشق في ذلك الوقت، وكان مراده سينشق القمر فيما بعد فما معنى قوله: ﴿وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ﴾[القمر: ٢] بعقب هذا الكلام أليس فيه دليل على أن قومًا رأوه منشقًا، فقالوا: هذا سحر مستمر من سحره، وحيلة من حيله، كما قد كانوا يقولون في غير ذلك من أعلامه، وكيف صارت الآية من آيات النبي ﷺ، والعلم من أعلامه لا يجوز عنده أن يراها الواحد والاثنان والنفر دون الجميع أو ليس قد يجوز أن يخبر الواحد والاثنان والنفر والجميع كما أخبر مكلم الذئب بأن ذئبًا كلمه، وأخبر آخر بأن بعيرًا شكا إليه، وأخبر آخر أن مقبورًا لفظته الأرض[2].

أقول: والعلم الحديث أثبت هذه الظاهرة بعد ألف وأربعمائة سنة، ففي أحد ندوات الدكتور زغلول النجار بإحدى جامعات بريطانيا قال: إن معجزة انشقاق القمر على يد الرسول ﷺ تم إثباتها حديثا، ثم حكى قصة أثبتت ذلك[3].

وخلاصة القول: حديث انشقاق القمر حديث متواتر كما صرح بذلك جمع من العلماء، وليس آحادا ، وأن ابن مسعود رضى الله عنه لم يرى هذه المعجزة وحده، وإنما رآها معه جمع من الصحابة، وجاء القرآن ليؤيد هذه المعجزة، وقد ثبتت هذا المعجزة ثبتت بالقرآن والسنة وأثبتها أيضًا العلم الحديث.

المطلب الثاني: تصرف رواة الحديث

إن من المقرر لدى علماء السنة النبوية أن الروايات الحديثية الثابتة في دووين السنة بعضها روي بالمعنى،

(١) الديباج على مسلم، السيوطي، (٦/ ١٥٨).

(٢) تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، (١/ ٢٥).

(٣) نقلا عن:

Presented by ICSD [Islamic Center of San Diego] 2004

فقد يروى الحديث بتمامه أو مختصرًا أو بمعناه، مما قد ينشأ عنه تعارض بين الروايات؛ أضرب مثلًا بحديث عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ قَالَ لَمَّا تُوُفِّىَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لأَبِى بَكْرٍ كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ فَمَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ عَصَمَ مِنِّى مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلاَّ بِحَقِّهِ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَاللَّهِ لأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلاَةِ وَالزَّكَاةِ فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ وَاللَّهِ لَوْ مَنَعُونِى عِقَالًا كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنْعِهِ. فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلاَّ أَنْ رَأَيْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِى بَكْرٍ لِلْقِتَالِ - قَالَ - فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ»[1].

قال الخطابي رحمه الله تعالى: «وإنما عرَضَ الوهمُ في تأويل الحديث من رواية أبي هريرة - رضي الله عنه -، ووقعت الشبهة فيه لمن تأوّله على الوجه الذي حكيناه عنهم؛ لكثرة ما دخله من الحذف والاختصار، وذلك لأن القصد به لم يكن سياق الحديث على وجهه، وذِكْرُ القصة في كيفية الردّة منهم، وإنما قَصَدَ به حكاية ما جَرَى بين أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -، وما تنازعاه من الحجاج في استباحة قتالهم، ويُشْبِهُ أن يكون أبو هريرة إنما لم يُعْنَ بذكر جميع القصة، وسوقها على وجهها كلّها؛ اعتمادًا على معرفة المخاطبين بها؛ إذ كانوا قد عَلِمُوا وجه الأمر، وكيفية القصة في ذلك، فلم يضرّ ترك إشباع البيان مع حصول العلم عندهم به، والله تعالى أعلم.

ويُبَيِّن لك أن حديث أبي هريرة رضي الله عنه مختصر، غير مستَقْصًى أن عبد الله بن عمر، وأنس بن مالك قد روياه عن رسول الله ﷺ بزيادة شروط ومعانٍ لم يذكرها أبو هريرة «[2]، بل إن الصحابة أنفسهم قد يختلفون في سماع للحديث، قال الكشميري: «ذكر القوم في سر اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في إحرام النبي ﷺ وجوهًا، نذكر منها ثلاثة:

أحراها عندي ما ذكره المحدث الدِّهلوي في «المسوى شرح الموطأ» قال: «التحقيق في هذه المسألة أنَّ الصحابة لم يختلفوا في حكاية ما شاهدوه من أفعال النبي - ﷺ -، من أنه أحرم من ذي الحليفة، وطاف أولَ ما قَدِم، وسعى بين الصفا والمروة، ثم خرج يومَ التروية إلى مِنَىً، ثم وقف بعرفات، ثم بات بمزدلفة، ووقف بالمشعر الحرام، ثم رجع إلى منى، ورمى، ونحر، وحلق، ثم طاف طواف الزّيارة، ثم رمى الجمار في الأيام الثلاثة، وإنما اختلفوا في التعبير عما فعل باجتهادِهم وآرائهم. فقال بعضهم: كان ذلك حَجًا مفردًا، وكان الطوافُ الأول للعمرة، كأنهم سَمَّوا طوافَ القدومِ والسعيَ بعده عمرةً، وإن كان للحج. وقال بعضهم: كان ذلك قِرَانًا، والقِرَانُ لا يحتاجُ إلى طَوَافين وسعيين، وهذا الاختلاف في الاجتهاديات، أما إنَّه سعى تارةً أخرى، بعد طواف الزيارة، فإنَّه لم

(١) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، (٢/ ٥٠٧) رقم(١٣٣٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، (١/ ٣٨) رقم(٣٢).

(٢) معالم السنن، الخطابي، (٢/ ١٠).

يثبت في الروايات المشهورة، بل ثبت عن جابرٍ أنه لم يَسْع بعده. انتهى. والثاني: ما ذكره ابن العربي في الجزء الرابع من شرحه، المسمى بـ: «العارضة»[1] قال: «وأكثر مَنْ روى الإفراد في الإحرام، يرجعُ حديثُه في آخر الأمر إلى أنه كان قارنًا، أو متمتعًا. ودارت الروايات على عَشَرة من أَصحاب رسول الله - ﷺ -، وهم: عمر، وابن عمر، وعلي، وعائشة، وحفصة، وأنس، وجابر، وابن عباس، وأبو موسى، وأسماء. وقد رُوي أيضًا في «الصحيح» عن عمر. وفي الأحاديث اختلافٌ عظيم في «الصحيح» لا يعلمه إلا الله والراسخون في العلم، جَعَلنا الله منهم برحمته.... والثالث: ما ذكره الخَطَّابي[2]، قال: « وقد يحتمل أيضًا أن يكونَ الراوي سمع ذلك، يقوله على سبيل التعليم لغيره. وهذه الروايات على اختلافها في الظاهر، ليس فيها تكاذبٌ. ولا تهاترٌ، والتوفيق بينهما ممكن.[3]. فالزيادات التي ترد في بعض الروايات ليست تعارضًا، فقد يذكر بعض الرواة لفظًا زائدًا وهذه الزيادة ليست تعارضًا.

المطلب الثالث: وقوع الناسخ والمنسوخ

من المعلوم أن الأخبار لا يقع فيها النسخ؛ لأنها لا تحتمل إلا الصدق، وإنما يقع في الأحكام من حلال وحرام، ويشترط للقول بوقوع النسخ، حتي يتم الأخذ بالناسخ، وترك المنسوخ شرطان: الأول: أن يصح الدليلان، فلا يكوه أحدهما ضعيفاُ، الثاني: أن يقع التصريح من النبي ﷺ أو صحابي، ومثال التصريح حديث بُرَيْدَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَزُورُوهَا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيذِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ، فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا»[4]، ومن أمثلة تصريح الصحابي: حديث سبرة الجهني ، قال : أمرنا رسول الله ﷺ بالمتعة عام الفتح ، حين دخلنا مكة ، ثم لم نخرج منها حتى نهانا عنها[5]، وفي رواية عن سبرة الجهني ، أن رسول الله ﷺ نهى عن المتعة ، وقال : ألا إنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة ، ومن كان أعطى شيئا فلا يأخذه[6]، وهنا لا يصح إلا أن نأخذ الناسخ ونترك الحكم المنسوخ.

المطلب الرابع: القصور في النظر في ملابسات الحديث

إن القصور في النظر في أسباب وورد الخبر أحد أسباب الانحراف في فهم الحديث، فلا بد من معرفة ملابسات وورود النص، فقد يكون مرتبطًا بعلة معينة يوجد بوجودها ويزول بزوالها، أو سيق في ظرف معيَّن، أو ذُكر لسبب خاص، فلا يصحُّ والحال هذا أن يعمم الحكم المأخوذ منه أو يُعمل به على الدوام.

(١) عارضة الأحوذي، ابن العربي، (س٤/ ٣٦ - ٣٧).
(٢) معالم السنن، الخطابي، (٢/ ١٦١).
(٣) فيض الباري على صحيح البخاري، الكشميري، (٣/ ١٧٩).
(٤) أخرجه مسلم، كتاب الجنائز، باب الأمر بزيارة القبور، (٣/ ٦٥) رقم (٢٢٢٠).
(٥) أخرجه مسلم، كتاب النكاح، باب نكاح المتعة ونسخه وتحريمه، (٤/ ١٣٢) رقم(٣٤٠٥).
(٦) صحيح مسلم، (٤/ ١٣٤) رقم(٣٤١٣).

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ وَاقِدٍ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ»، قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَمْرَةَ، فَقَالَتْ: صَدَقَ، سَمِعْتُ عَائِشَةَ، تَقُولُ: دَفَّ[1] أَهْلُ أَبْيَاتٍ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَضْرَةَ الْأَضْحَى زَمَنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ادَّخِرُوا ثَلَاثًا، ثُمَّ تَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ»، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ النَّاسَ يَتَّخِذُونَ الْأَسْقِيَةَ مِنْ ضَحَايَاهُمْ، وَيَجْمُلُونَ مِنْهَا الْوَدَكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَمَا ذَاكَ؟ « قَالُوا: نَهَيْتَ أَنْ تُؤْكَلَ لُحُومُ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، فَقَالَ: «إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَّةِ الَّتِي دَفَّتْ، فَكُلُوا وَادَّخِرُوا وَتَصَدَّقُوا» [2].

إن الناظر للرواية من أول وهلة يرى تعارضًا بينها وبين إباحة ادخار لحم الأضاحي، ولكن بالنظر إلى سبب التحريم يزول الإشكال، قال جماهير العلماء: «يباح الأكل والإمساك بعد الثلاث، والنهي منسوخ بهذه الأحاديث المصرحة بالنسخ لاسيما حديث بريدة، وهذا من نسخ السنة بالسنة، وقال بعضهم: ليس هو نسخا بل كان التحريم لعلة فلما زالت زال»[3]، فلا بد من فهم الحديث في ضوء معرفة ملابساته التي سيق من أجلها، قال المهلب: «والذى يصح عندي أنه ليس فيها ناسخ ولا منسوخ، وقد فسر ذلك في الحديث بقوله: إنما كان ذلك من أجل الجهد، ومن أجل الدافة، فكان نظرًا منه عليه السلام لمعنى، فإذا زال المعنى سقط الحكم، وإذا ثبت المعنى ورأى ذلك الإمام عهد بمثل ما عهد به عليه السلام؛ توسعه على المحتاجين»[4].

المطلب الخامس: الفهم الجزئي للنصوص النبوية

لا تخفى أهمية الجمع الموضوعي على أصحاب الحديث، حتى قال ابن المديني: «الْبَابُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطَؤُهُ»[5]، وإهمال هذا الجمع يؤدي إلى إشكالات في الفهم، وصدور أحكام جزئية، قال ابن معين: «لَوْ لَمْ نَكْتُبِ الْحَدِيثَ مِنْ ثَلَاثِينَ وَجْهًا مَا عَقَلْنَاهُ»[6]، ويقول الإمام أحمد: «الْحَدِيثُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ تَفْهَمْهُ وَالْحَدِيثُ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا»[7]، فالجمع الموضوعي يحقق المعنى الصحيح للحديث، ويفضي إلى الحكم الشرعي الصحيح، والمشككون في النص يأخذ بعضًا، ويترك بعضًا، ولا توجد لدية النظرة الموضوعية الشاملة، «وقد كان لهذا المنهج التجزيئي تداعيات وآثار خطيرة على سداد الاستمداد

(١) قوله: دف .. معناه: أقبلوا من البادية والدف سير سريع يقارب فيه بين الخطو يقال دف الرجل دفيفا وهم دافة أي جماعة يدفون وإنما أراد قوماً أقحمتهم السنة وأقدمتهم الجماعة يقول إنما حرمت عليكم الادخار فوق ثلاث لتواسوهم وتتصدقوا عليهم فأما وقد جاء الله بالسعة فادخروا وما بدا لكم. (معالم السنن، الخطابي، (٢/ ٢٣٢).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الأضاحي، باب نسخ النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث، (٦/ ٨٠) رقم(٥١٤٤).

(٣) المنهاج شرح مسلم، النووي، (١٣/ ١٢٩).

(٤) شرح صحيح البخاري، ابن بطال، (٦/ ٣١).

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، (٢/ ٢١٢).

(٦) المصدر السابق، (٢/ ٢١٢).

(٧) السابق، (٢/ ٢١٢).

من السنة، وعلى واقع الأمة، بل على ظهور اتجاه آخر يدعو إلى نبذ السنة مطلقًا، والاستغناء عنها بالقرآن الكريم وحده مصدرا للتشريع، والتشكيك في صحة ثبوت جمهرة الأحاديث النبوية»[1]، فلك أن تقارن بين قصور الفهم عند الموظفين، ورسوخ الفهم لدى العلماء النابهين، تلكم أهم أسباب الانحراف، وظهر التفاوت في فهم العلماء، وجمود المنحرفين.

المبحث الخامس: مسالك أهل العلم في التعامل مع مشكل الحديث

إن الباحث في موضوع الاحتجاج بالسنة النبوية وكونها المصدر الثاني للتشريع الإسلامي لا يمكنه بحال إغفال النظر في موضوع الأحاديث التي ظاهرها التعارض حيث ذهب جمهور العلماء إلى ما يلي:

(١) ينظر في الحديث المعارِض، فإن كان ضعيفًا فلا أثر له في المعارضة، لأن القوي لا تؤثر فيه مخالفة الضعيف.

(٢) إذا كان الحديث المعارض صحيحًا مقبولًا مثل الأول، فينظر هل يمكن أن يجمع بينهما؟ فإن أمكن: جمع بينهما وعمل بهما معًا، فإعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما.

والخلاف الظاهر بين العلماء هنا أن منهم من يقدم الجمع على الترجيح، ومنهم من يقدم الترجيح على الجمع. ويعتبر هذا الأمر من أهم أسباب اختلافهم رحمهم الله تعالى.

(٣) إن لم يمكن الجمع فلا يخلو أن يعرف التأريخ أو لا؟ فإن عرف وثبت المتأخر فهو الناسخ والآخر منسوخ.

(٤) إن لم يعرف التأريخ للمتأخر فلا يخلو إما أن يمكن ترجيح أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن أو السند، أو لا يمكن ذلك بحسب ما يفتح به الله من كثرة العلم أو عمق الفهم [2]

يقول الإمام ابن حجر:» التعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط، لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه والله أعلم» [3][4]، ومن طرق الجمع والتوفيق بين النصوص الشرعية:

(أ) حمل العام على الخاص، مثل حديث ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: وُجِدَتِ امْرَأَةٌ مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ مَغَازِي رَسُولِ اللهِ ﷺ، «فَنَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ»[5]، فهذا الحديث يتعارض ظاهره مع قوله تعالى: ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ

(١) مناهج الاستمداد من السنة النبوية بين التجزيء والنسقية، مجلة الإحياء، توفيق الغلبزوري.

(٢) الرسالة، الشافعي، (ص ٢٨٢).

(٣) نزهة النظر، ابن حجر، (ص ٨٣).

(٤) السنة النبوية ومكانتها، نور قاروت، (ص: ٣٣) باختصار.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب قتل الصبيان في الحرب، (٣/ ١٠٩٨) رقم(٢٨٥١)، وفي باب قتل النساء في الحرب، (٣/ ١٠٩٨) رقم(٢٨٥٢)، ومسلم، كتاب المغازي، باب النهى عن قتل النساء والصبيان، (٥/ ١٤٤) رقم(٤٥٦٨).

وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾[التوبة: ٥].

والتوفيق بينهما أن الآية عامة في كل المشركين، وأن الحديث خاص بالنساء والصبيان، فتحمل الآية على الحديث، فيستثنى ما في الحديث مما في الآية، وقال مالك والأوزاعي: «لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال حتى لو تترس أهل الحرب بالنساء والصبيان، أو تحصنوا بحصن أو سفينة وجعلوا معهم النساء والصبيان لم يجز رميهم ولا تحريقهم»[١].

(ب) حمل المطلق على المقيد، ومثاله حديث عَائِشَةَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تُقْطَعُ اليَدُ فِي رُبُعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا»[٢]، فظاهر هذا الحديث يتعارض مع قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللهَّ وَاللهُّ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨]، فالآية مطلقة من أي شرط، والحديث مقيد بشرط وهو أن يكون المسروق ربع دينار فصاعدا، فتحمل الآية على الحديث، ولا يكون القطع إلا فيما بلغ ربع دينار فأكثر.

وكان ظاهر مخرج هذا عاما، فدل رسول الله على أن الله جل ثناؤه أراد بهذا بعض السارقين بقوله: تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا، ... فدلت السنة على أن القطع على بعض السراق دون بعض، .. فقد يكون سارقا من غير حرز فلا يقطع، وسارقا لا تبلغ سرقته ربع دينار فلا يقطع، ... فوجب على كل عالم أن لا يشك أن سنة رسول الله إذا قامت هذا المقام مع كتاب الله في أن الله أحكم فرضه بكتابه، وبين كيف ما فرض على لسان نبيه، وأبان على لسان نبيه ﷺ ما أراد به العام والخاص[٣]، قال العيني: «فأجمعوا أن الله تعالى لم يعن بذلك كل سارق، وإنما عنى به خاصًّا من السرَّاق لمقدار من المال معلوم، فلا يدخل فيما قد أجمعوا أن الله -عز وجل- عنى به خاصًّا إلا من قد أجمعوا أن الله -عز وجل- عناه، وقد أجمعوا أن الله -عز وجل- قد عنى سارق العشرة دراهم واختلفوا في سارق ما هو دونها»[٤].

(جـ) الجمع بحمل الامر على الندب، إذ الأصل في الأمر الوجوب إلا إذا صرفه عن الوجوب صارف، فيحمل على الندب، مثل حديث: «مَنْ غَسَّلَ المَيِّتَ فَلْيَغْتَسِلْ وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»[٥]، ففيه دلالة على

(١) فتح الباري، ابن حجر، (٦/ ١٤٧).
(٢) أخرجه البخاري، كتاب الحدود، باب قول الله تعالى ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾/ المائدة ٣٨/ . وفي كم يقطع؟، (٦/ ٢٤٩٢) رقم(٦٤٠٧).
(٣) مقدمة اختلاف الحديث، الشافعي، (٨/ ٥٩٦).
(٤) نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، العيني، (١٥/ ٦٠٠).
(٥) أخرجه أبو داود، كتاب الجنائز، باب فِي الْغُسْلِ مِنْ غَسْلِ الْمَيِّتِ، (٣/ ١٧٢) رقم(٣١٦٣)، والترمذي، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الغسل من غسل الميت، (٣/ ٣١٨) رقم(٩٩٣)، وقال: جسن.
قال الترمذي: «وقد اختلف أهل العلم في الذي يغسل الميت، فقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم إذا غسل ميتا فعليه الغسل، وقال بعضهم: عليه الوضوء، وقال مالك بن أنس: استحب الغسل من غسل الميت، ولا أرى ذلك واجبا، وهكذا قال الشافعي، وقال أحمد: من غسل ميتا أرجوا أن لا يجب عليه الغسل،

وجوب الغسل وصرف هذا الوجوب إلى الندب بحديث: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ فِي غَسْلِ مَيِّتِكُمْ غُسْلٌ إِذَا غَسَّلْتُمُوهُ»(١).

(د) الجمع بحمل النهي على الكراهية، مثل حديث الْحَكَمِ بْنِ عَمْرٍو وَهُوَ الأَقْرَعُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ»(٢)، وهذا فيه دلالة على التحريم وصرف هذا التحريم إلى الكراهة بحديث عَائِشَةَ قَالَتْ : كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ»(٣)، والأحسن، الجمع بين النصوص، فيكون الأصل الإباحة.

(هـ) الجمع بحمل النفي على نفي الكمال، مثل: حديث أبى هريرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (لَا يدخلُ الجنةَ مَنْ لَا يأمنُ جارهُ بَوائِقه (٤)، ومثله حديث عبد الله بن مسعود عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ (٥)، فقد نفى ﷺ، عمن آذى جاره فخدعه أو خانه دخول الجنة، ونفى ذلك عمن كان في قلبه مثقال ذرة من كبر، ولو حمل الحديثان على ظاهرهما - وهو عدم دخوله الجنة -لما كان بينهما وبين من يعبد الأوثان فرق، لاشتراكهم في الخلود في النار، وهو مذهب الخوارج والمعتزلة، وجهلة المغالين في التكفير ممن قد ينتسبون إلى أهل السنة، ولكان في ذلك إهدار لمعاني كل ما ورد من النصوص الدالة على غفران الله ذنوب من لقي الله لا يشرك به شيئا، والنصوص التي تضمنت خروج من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان بشفاعة وبغير شفاعة، ... فهذان الحديثان وغيرهما من الأحاديث التي نُفِيَ فيها الإيمانُ أو دخولُ الجنة عن مرتكبي الكبائر، يدل ظاهرها على سلب الإيمان عنهم، وسلب الإيمان يقتضي ظاهره إثبات الكفر المخرج لهم من الملة وعدم مغفرة الله لهم وخلود هم في النار... والأخذ بظاهر هذين الحديثين وما في معناهما يلزم منه إهدار نصوص كثيرة من القرآن والسنة، فيجب الجمع بين النصوص النافية للإيمان عن مرتكبي الكبائر، والنصوص المثبتة لإيمانهم، ومنها حديث أبي ذَرٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « بَشَّرَنِي جِبْرِيلُ أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، قُلْتُ لَهُ: وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ:

وأما الوضوء فأقل ما قيل فيه وقال إسحق: لابد من الوضوء، قال: وقد روي عن عبد الله بن المبارك أنه قال: لا يغتسل ولا يتوضأ من غسل الميت. (سنن الترمذي، (٣/ ٣١٨).

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، كتاب الجنائز، (١/ ٥٤٣) رقم(١٤٢٦)، وصححه، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب الْغُسْلِ مِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ، (١/ ٣٠٦) رقم(١٥١٧).

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ، (١/ ٣٠) رقم(٨٢)، والترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في كراهية فضل طهور المرأة،(١/ ٩٢) رقم(٦٣)،(٦٤)، وقال: «حسن»، وأحمد في المسند، (٣٤/ ٢٥٢) رقم(٢٠٦٥٥).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الغسل، باب غسل الرجل مع امرأته، (١/ ١٠٠) رقم(٢٤٧)، (١/ ١٠٣) رقم(٢٥٨)، ومسلم، كتاب الطهارة، باب الاغتسال من الفرق، (١/ ١٧٥) رقم(٦٥٣).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب من لا يأمن جاره بوائقه، (١/ ٤٩) رقم(٨١).

(٥) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب الكبر وبيانه، (١/ ٦٥) رقم(١٧٨).

وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ «[1].

قال ابن حجر: «وفي الحديث أن أصحاب الكبائر لا يخلدون في النار، وأن الكبائر لا تسلب اسم الإيمان، وأن غير الموحدين لا يدخلون الجنة، والحكمة في الاقتصار على الزنا والسرقة الإشارة إلى حق الله تعالى وحق العباد...لكن الجمع بينهما على قواعد أهل السنة، بحمل هذا على الإيمان الكامل، وبحمل حديث الباب على عدم التخليد في النار»[2]، والإيمان الكامل المنفي هنا يجب حمله على الواجب منه[3]، فلا بد من الجمع بين النصوص الصحيحة فمن ارتكب الكبيرة يبقي على إيمانه؛ لأنه لم يرتكب ناقضًا من نواقض الدين، فالنفي هنا نفي للكمال لا أصل الإيمان.

(و) الجمع بالحمل على أحوال خاصة، مثل الأحاديث الدالة على خلو جزيرة العرب من عبادة الأوثان، ف عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَيِسَ أَنْ يَعْبُدَهُ الْمُصَلُّونَ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَلَكِنْ فِي التَّحْرِيشِ بَيْنَهُمْ» [4]، يتعارض مع الأحاديث الدالة على عودة الأوثان مثل حديث ثوبان قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم لا تقوم الساعة حتى تلحق قبائل من أمتي بالمشركين وحتى يعبدوا الأوثان وأنه سيكون في أمتي ثلاثون كذابون كلهم يزعم أنه نبي وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي[5]، وهذا يدل على أن عودة الشرك ليس على إطلاقه، وإنما على أوقات مخصوصة، وهو في نهاية الزمان، على أنه يجب العلم بأنه يشترط في الجمع أن لا يكون متكلفًا، وأن النص لا يعارض بالعقل، وأن الجمع بين النصوص أمر اجتهادي.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك الله، وأشهد أن نبينا محمدًا عبده ورسوله، أما بعد، فقد برزت عدة نتائج من خلال البحث منها:

(١) أن مشكل الحديث يشتمل على الأحاديث الصحيحة، ويقع التعارض بينها وبين آية، أو حديث، أو التاريخ، أو، العقل، أو الحس، أو العلم، أو أمر مقرر في الدين.

(٢) أن مشكل الحديث يمكن تخريجه على وجه التأويل، في إزالة الإشكال.

(٣) أن أبرز الطاعنين قديما هم الخوارج، وحديثًا

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب في الجنائز ومن كان آخر كلامة لا إله إلا الله، (١/ ٤١٧) رقم(١١٨٠)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئا، (١/ ٦٦) رقم(١٨٥).

(٢) فتح الباري، ابن حجر، (٣/ ١١١).

(٣) المفصل في شرح حديث من بدل دينه فاقتلوه، علي الشحود، (٣/ ٥٥- ٥٦).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب التوبة، باب تحريش الشيطان، (٨/ ١٣٨) رقم(٧٢٠٥).

(٥) أخرجه الترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء لا تقوم الساعة حتى يخرج كذابون، (٤/ ٤٩٩) رقم(٢٢١٩)، وقال: حسن صحيح.
وأخرجه مطولاً: أبو داود، كتاب الفتن، باب ذِكْرِ الْفِتَنِ وَدَلاَئِلِهَا، (٤/ ١٥١) رقم(٤٢٥٤)، وابن ماجه، كتاب الفتن، باب ما يكون من الفتن، (٢/ ١٣٠٤) رقم(٣٩٥٢)، وأحمد في المسند، (٣٧/ ١١٧) رقم(٢٢٤٥٢).

المستشرقين والقرآنيين.

(٤) أن أبرز أسباب الطعن في الروايات المشكلة هو: الجهل وعدم التخصص، مع حب الشهرة، والنيل من الإسلام، ونصرة المذهب العقدي.

(٥) أن أسباب وقوع اشكالات في الحديث هو التعارض الظاهري لبعض النصوص ، وتصرف رواة الحديث، ووقوع الناسخ والمنسوخ، والقصور في النظر في ملابسات الحديث، والفهم الجزئي للنصوص النبوية.

(٦) أن مسالك أهل العلم في التعامل مع مشكل الحديث هي : حمل العام على الخاص، وحمل المطلق على المقيد، والجمع بحمل الامر على الندب، والجمع بحمل النهي على الكراهية، والجمع بحمل النفي على نفي الكمال، والجمع بالحمل على أحوال خاصة.

التوصيات:

(١) قيام المؤسسات بدورها التوعوي لا سيما وسائل الإعلام.

(٢) تشجيع الباحثين على إجراء الدراسات التي تخدم دفع التعارض بين الأحاديث.

(٣) تقديم التراث الإسلامي بلغة تنسجم مع العصر.

(٤) رصْد الحركات والأفكار التي يقوم بها الطاعنون في السنة النبوية؛ لتعرية دورهم الخطر، وجلاء حقيقتهم للتحذير منهم.

المراجع

١- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، إشراف: زهير الشاويش، ط: المكتب الإسلامي - بيروت، الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

٢- الإسلام الذي يريده الغرب، د. صالح كساب الغامدي، ط: دار الوعي للنشر والتوزيع، (د. ت).

٣- أصول الدين، جمال الدين الغزنوي، تحقيق: الدكتور عمر وفيق الداعوق، ط: دار البشائر الإسلامية - بيروت، لبنان، الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٤- أصول الفقه، يوسف شاخت، ترجمة إبراهيم خورشيد وآخرين بيروت: دار الكتاب اللبناني ١٩٨١م. (د. ت).

٥- إكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي، المحقق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل، ط: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

٦- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، المحقق: مجموعة من المحققين، ط: دار الهداية.

٧- تاريخ الرسل والملوك، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٠٧ هـ.

٨- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم

بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٩- تأويل مختلف الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ط: المكتب الاسلامي – مؤسسة الإشراق، الثانية ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م

١٠- تحرير علوم الحديث، عبد الله الجديع، ط: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان

١١- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، ط: دار الكتب العلمية – بيروت.

١٢- تراثنا الفكري في ميزان العقل والشرع، محمد الغزالي، ط: دار نهضة مصر، الأولى.

١٣- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

١٤- تفسير جزء عم، الشيخ محمد عبده، مطبعة مصر، ١٣٤١هـ، (د. ت).

١٥- تهذيب الآثار، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط: مكتبة الخانجي – القاهرة، مطبعة المدني – ٦٨ شارع العباسية – القاهرة.

١٦- التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي، ط: عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت، القاهرة، الأولى، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.

١٧- الجامع الصحيح المختصر المسند من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، البخاري، محمد بن إسماعيل، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة، جامعة دمشق، بيروت: دار ابن كثير، اليمامة، الثالثة، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م).

١٨- الجامع الصحيح سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.

١٩- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، المحقق: د. محمود الطحان، ط: مكتبة المعارف – الرياض.

٢٠- حجية السنة ودحض الشبهات التي تثار حولها، أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، ط: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الرابعة محرم ١٣٩٢هـ – فبراير ١٩٧٢م.

٢١- الحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهو، ط: دار الفكر العربي، القاهرة، ١٣٧٨هـ.

٢٢- حقوق النساء في الإسلام وحظهن من الإصلاح المحمدي العام، محمد رشيد بن علي رضا، ط: المكتب الإسلامي – بيروت – ١٤٠٤، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني.

٢٣- دراسات محمدية، جولدتسيهر، ترجمة الأستاذ الصديق بشير نصر، نشر مجلة كلية الدعوة الإسلامية،

بليبيا، العدد الثامن لسنة١٩٩١م العددالعاشر ١٩٩٣م.
٢٤- دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، د محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة بالقاهرة، الأولى ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٢٥- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، حقق أصله، وعلق عليه أبو اسحق الحويني، ط: دار ابن عفان.
٢٦- الرسالة، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، المحقق: أحمد شاكر، ط: مكتبه الحلبي، مصر، الأولى، ١٣٥٨هـ/ ١٩٤٠م.
٢٧- الروح، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، ط: دار الكتب العلمية - بيروت.
٢٨- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين، الألباني، ط: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الأولى، (لمكتبة المعارف).
٢٩- السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ومكانتها من حيث الاحتجاج والعمل، ط: نور بنت حسن قاروت، ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
٣٠- السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، محمد الغزالي، ط: دار نهضة مصر، الأولي.
٣١- السنة النبوية وحي من الله محفوظة كالقرآن الكريم، الحسين بن محمد آيت سعيد، ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
٣٢- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د مصطفى السباعي، ط: المكتب الإسلامي: دمشق - سوريا، بيروت - لبنان، الثالثة، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
٣٣- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى بن حسني السباعي، ط: المكتب الإسلامي: دمشق - سوريا، بيروت - لبنان، الثالثة، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
٣٤- سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي.
٣٥- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ط: دار الكتاب العربي - بيروت.
٣٦- سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، المحقق: مكتب تحقيق التراث، ط: دار المعرفة ببيروت، الخامسة ١٤٢٠هـ.
٣٧- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، الثالثة ، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.
٣٨- شبهات القرآنيين حول السنة النبوية، أ.د. محمود محمد مزروعة، ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، (د. ت).
٣٩- شرح السنة، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن

مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، ط: المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤٠- شرح صحيح البخارى، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، ط: مكتبة الرشد، الرياض، الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٤١- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان المحقق: شعيب الأرنؤوط ط: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٤ - ١٩٩٣م.

٤٢- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى، ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٤٣- عون المعبود شرح سنن أبي داود، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي، ط: دار الكتب العلمية - بيروت، الثانية، ١٤١٥ هـ.

٤٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ط: دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٤٥- الفساد السياسي، محمد الغزالي، ط: دار نهضة مصر، الأولي.

٤٦- الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة.

٤٧- الفصول في الأصول، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي، ط: وزارة الأوقاف الكويتية، الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

٤٨- فيض الباري على صحيح البخاري، محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي ثم الديوبندي، المحقق: محمد بدر عالم الميرتهي، ط: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٤٩- القرآنيون، نشأتهم - عقائدهم - أدلتهم، علي محمد زينو، ط: دار القبس، دمشق، الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٥٠- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، المحقق: أنور الباز، عامر الجزار، ط: دار الوفاء، الثالثة، ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م.

٥١- المدخل إلى السنن الكبرى، البيهقي، دار اليسر للنشر والتوزيع، القاهرة - جمهورية مصر العربية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٧ م.

٥٢- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٥٣- مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي، المحقق: حسين سليم أسد، ط: دار المأمون

للتراث، جدة، الثانية، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.
٥٤- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله التركي، ط: مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٥٥- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، المحقق: مجموعة من المحققين، ط: دار الجيل، بيروت.
٥٦- معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، ط: المطبعة العلمية حلب، الأولى ١٣٥١ هـ- ١٩٣٢ م.
٥٧- مقالات الإسلاميين، الأشعري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الثالثة، تحقيق: هلموت ريتر.
٥٨- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الثانية، ١٣٩٢هـ.
٥٩- الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط: دار ابن عفان، الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
٦٠- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير، تحقيق: طاهر الزاوى محمود الطناحي، ط: المكتبة العلمية بيروت، ١٣٩٩هـ.